عمـران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

احتياجات جيل ما بعد الحرب...

الفجوات التعليمية في شمال غرب سورية إنموذجاً

إعـــداد:
حلا حاج علي

احتياجات جيل ما بعد الحرب

"الفجوات التعليمية في شمال غرب سورية إنموذجاً"

شكر وتقدير لمؤسسة

يتوجه مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالشكر الجزيل لمؤسسة Konrad-Adenauer-Stiftung على شراكتها ودعمها للمشروع البحثي.

كما أن كافة المعلومات والأفكار والآراء والمحاور والملاحق الواردة في هذا الكتاب تُعبر عن رأي المؤلف، ولا تُعبر بالضرورة عن توجُّهات مؤسسة كونراد. وكل من يعتمد على أي معلومة واردة في هذا الكتاب أو يبني على رأي مطروح فيه إنما يفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة، ولاتتحمل المؤسسة أي مسؤولية قانونية أو أخلاقية عن عدم دقة المعلومات الواردة أو عدم حيادية الآراء والتوجهات المطروحة.

احتياجات جيل ما بعد الحرب
"الفجوات التعليمية في شمال غرب سورية إنموذجاً"

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 كمؤسسة دراسات تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية في مجالات السياسية والتنمية والإدارة المحلية. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العملية للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المتراكبة، ينتج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصنّاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: كانون الثاني/ يناير 2023

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ومكتب سورية والعراق لمؤسسة كونراد إديناور

إعداد

حلا حاج علي

المحتويات

الملخص التنفيذي..... 12

مقدمة..... 15

المحور الأول: الفجوات الحوكمية المرتبطة بفواعل العملية التعليمية..... 19

أولاً: الفاعلون الرسميون في قطاع التعليم 20

1. اللجان التعليمية في المجالس المحلية..... 21
2. وزارة التربية التركية..... 23
3. وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة..... 24
4. وزارة التربية والتعليم في "حكومة الإنقاذ"..... 25

خلاصة..... 27

ثانياً: الداعمون والممولون للعملية التعلمية 28

1. ديناميات التمويل الدولي..... 28
2. الممولون الرئيسيون..... 30
3. الجهات الوسيطة (منظمات دولية)..... 32
4. المنفذون في شمال غرب سورية..... 33

خلاصة..... 35

المحور الثاني: الفجوات المتعلقة بالبنية المادية والبشرية للعملية التعليمية..... 35

أولاً: فجوات البنية المادية للعملية التعليمية 36

1. وجود المدارس ومدى كفايتها وتوزعها الجغرافي..... 36
2. القدرة الاستيعابية للمدارس..... 37
3. مستوى الأمان داخل البيئة المدرسية..... 38
4. مساحات اللعب والأنشطة الحركية..... 40

5. الخدمات الصحية..... 40
6. المدارس وموارد الطاقة..... 41
ثانياً: الفجوات المتعلقة بالمعلم 42
1. الكفاية العددية للمدرسين..... 42
2. البعد الجندري والمدرسون..... 42
3. كفاية التعويضات المالية عند المدرسين..... 44
4. الكفاءات والخبرات الخاصة بالتعليم عند المدرسين..... 45
5. الرضا الوظيفي عند المدرسين..... 45
6. مؤشرات الأمن المباشر عند المدرسين..... 46
ثالثاً: الإشكاليات المتعلقة بالمناهج والكتب والوسائل التعليمية المساندة 47
1. التعديلات التي طرأت على المناهج..... 47
2. مؤشر فقر التعليم..... 48
3. الاستثمار في التعليم..... 48
4. الصفات البنيوية للمنهاج..... 49
5. البعد الديني للمناهج..... 49
6. الكتب والوسائل التعليمية المساعدة..... 50
رابعاً: الفجوات المتعلقة بالطلبة 51
1. الطلبة والحاجة للتعليم..... 51
2. التسرب الدراسي..... 51
3. المقدرة المادية عند الطلبة وخصخصة التعليم..... 54
4. مفرزات الحرب النفسية والاجتماعية على الطلاب..... 55
المحور الثالث: ملامح معالجة الفجوات التعليمية..... 57
خاتمة..... 63

الملاحق: أدوات الدراسة..... 66

أولاً: مجموعات التركيز 66

ثانياً: المقابلات الفردية المعمقة 66

ثالثاً: المؤتمرات التعليمية وورشات العمل 68

الملخص التنفيذي

- يعد التعليم واستمراريته ركيزة أساسية من ركائز "التعافي المبكر"، وعاملاً حاسماً في صيانة جيل ما بعد الحرب فكرياً ومعرفياً، ونظراً إلى دوره النوعي في تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي للفرد وللمجتمع، وتبرز أهمية معرفة الفجوات التي تعترض سير العملية التعليمية في شمال غرب سورية وتحديد عمقها ومسبباتها والعوامل المؤثرة في اتساعها، في كونها ستشكل قاعدة موضوعية للسياسات المستقبلية، إذ يتطلب العلاج الصحيح فهم ظاهر العملية التعليمية وباطنها. لا سيما في ظل انخفاض جودة التعليم، وتدهور كفايته الكمية والنوعية، والتي يتم التعبير عنها من خلال ارتفاع نسب الانقطاع أو التسرب من المدارس والرسوب (18% من الأطفال في سن الدراسة غير ملتحقين بأي شكل من أشكال التعليم، وقد انقطع عن الدراسة أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 12_17 سنة).
- ساهم تعدد الفواعل في القطاع التعليمي وتباين سياساتهم بتعدد المرجعيات، الأمر الذي غيّب وجود حوكمة واضحة، فغياب المركز حل مكانه مراكز عدة مختلفة من حيث الكفاءة والخطط التنفيذية والأدوار والصلاحيات، الأمر الذي تمظهر في وجود شهادات تعليمية عدة، كما أدى غياب آلية لاتخاذ القرارات داخل المنظومة التعليمية وعدم وجود وضوح في المسؤوليات في العملية التعليمية إلى تعميق الغموض في العملية التربوية، وعزز ضعف ثقة الطلاب، والأهالي، والمعلمين، والإداريين.
- يتناقص التمويل المقدم لدعم المراحل العليا من التعليم، وبقي الدعم المقدم للمراحل التعليمية الأولى (خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لم تتلق سوى 25% من التمويل اللازم)، كما أدى غياب جهة مرجعية واحدة تنظم عمل المنظمات فيما بينها إلى ازدواجية وتكرار جهود عدة، مما يعني مزيداً من الجهد والمال الضائع، بالإضافة لغياب التنسيق فيما بينها في كثير من الأوقات، كما ساهمت طبيعة العلاقة ما بين الداعم والمنظمات بعدم الاهتمام بمشاركة الجهات المحلية في آليات التقدير والتنفيذ.. ولعل الملاحظة الأبرز في هذا السياق تتبلور في التوزع النوعي والعددي لبرامج الحماية والدعم النفسي بما يفوق أضعاف البرامج والأنشطة الموجهة لدعم التعليم.

- تعاني كلا المنطقتين من نقص المؤهلات التربوية عند المدرسين، ونقص بعض الاختصاصات العلمية، كما يتناقص عدد المعلمين عموماً في المخيمات. كما يتم انتقال المدرسين بشكل دائم بسبب حركة النزوح، أو غيابهم عن القسم الأكبر من الدوام المدرسي بسبب الظروف المعيشية، إضافة إلى الفوضى الأمنية وما تسببه من خوف عند المعلمين من الجهات العسكرية وأصحاب النفوذ. وتظهر مشكلة النقص في الكادر النسائي بين المدرسين في المنطقة المدروسة.
- تعاني منطقة الدراسة من تدني القدرات التحصيلية لدى الطلاب في المواد الأساسية، الأمر الذي يتطلب وجود برامج إثرائية داخل المناهج، تساعد الطلبة على توسيع مداركهم وربطها بالعالم الحديث، عبر إدخال التقنية في العملية التعليمية، وتعزيز قيم العيش المشترك في المناهج، فعلى الرغم من أن حالة السلم بين الأفراد رهينة للتوافقات السياسية والمجتمعية، إلا أن خلو المناهج من أي مواد أو أنشطة تتعلق بالعيش المشترك بين مكونات المجتمع سيشكل داعماً لضرب قيم المواطنة وما تتطلبه من جهود في مرحلة النزاع وما بعده.
- تتمثل المؤشرات المرتبطة بفجوات البنية التحتية بوجود المدارس، ومدى كفايتها، وتوزعها الجغرافي، والقدرة الاستيعابية للمدارس، ومستوى الأمان داخل البيئة المدرسية، ومساحات اللعب والأنشطة الحركية، والخدمات الصحية التي تحتاجها المدارس، والمدارس وموارد الطاقة. أما المؤشرات المتعلقة بالمعلم فهي: الكفاية العددية للمدرسين، والبعد الجندري والمدرسون، وكفاية التعويضات المالية عند المدرسين، والكفاءات والخبرات الخاصة بالتعليم عند المدرسين، ومؤشرات الأمن المباشر عند المدرسين. أما مؤشرات فجوة المناهج والكتب والوسائل التعليمية المساندة: كالتعديلات التي طرأت على المناهج وصفاته البنيوية، ومؤشر فقر التعليم، والاستثمار في التعليم، والبعد الديني للمناهج، والكتب والوسائل التعليمية المساعدة. أما تلك المرتبطة بالطالب: كالحاجة للتعليم، والتسرب الدراسي، والمقدرة المادية عند الطلبة، وخصخصة التعليم، والحرب والمفرزات النفسية والاجتماعية على الطلاب.
- تقترح الدراسة مقترحات عدة، وذلك وفقاً للفجوات التعليمية، نذكر منها: ضرورة إطلاق حملات مناصرة تستهدف عملية تقدير الاحتياجات، وإبقاء الآلية الدولية للمساعدات الإنسانية ودخولها عبر الحدود، وليس عبر الخطوط، ناهيك عن ضرورة تعزيز الأدوار المحلية في عملية الإشراف على العملية التعليمية، وزيادة قنوات التنسيق بين الفواعل، والتأطير الرسمي لعملية

تقدير الاحتياج وعدم اقتصارها فقط على تقديرات المنظمات. كما توصي الدراسة بضرورة تعزيز مسارات التمويل السوري لعملية التعليم، والعمل على خلق دورة تمويلية سورية- سورية، إضافة إلى ضرورة دعم إنشاء آلية خاصة بتقدير الاحتياج للمدارس وشروطها الفنية وحسن توزعها.

مقدمة

يعد التعليم مدخلاً رئيساً لإعادة الإعمار في الدول التي مزقتها الحروب، وتعد سورية من أكثر البلدان تأثراً بارتدادات الصراع وتعدد مستوياته وفواعله المحلية والخارجية، ما أسهم في تعقُّد خارطة المصالح، وانعكاسها على العملية السياسية التي دخلت مرحلة تجميد واستعصاء، وقد خلَفت تلك الحرب العديد من الانهيارات التي أصابت متن المجتمع، إضافةً إلى استنزاف القوة البشرية والفواعل الاجتماعية الرئيسية التي من الممكن أن تنهض بقطاعات الدولة والحياة الاجتماعية والمدنية والسياسية، فقد نال قطاع التعليم النصيب الأكبر من هذا الدمار، إذ تعرضت المنشآت التعليمية للقصف والتفريغ من محتواها البشري عبر العمليات العسكرية التي قامت بها قوات النظام وحلفاؤه في المنطقة، والتي أفرزت خسارة الطلاب لمنابع المعرفة والعلم، وأمعنت في مسببات الضياع والتسرب. وعليه تشكل الفجوات التي تعترض سير العملية التعليمية إشكالية بحثية تستوجب التفكيك، سواء تلك الفجوات التي ساهمت في تشكيلها آثار الصراع ونتائجه وتداعياته على الطلاب، أم الفجوات المتشكلة جراء تنامي نقاط الضعف في سياسات أهم الفواعل المؤثرة بالعملية التعليمة، والتي ما زالت تعرقل وصول التعليم لمستوى جيد يراعي ظروف ومستجدات الحياة. لذلك يمكن تحديد أسئلة الدراسة المركزية بالآتي:

1. ما الأضرار المستترة للفجوات التعليمية داخل المجتمع والدافعة له نحو مزيد من العنف والاضطرابات؟
2. هل قطاع التعليم الآن يمر بفترة التعافي والخروج من الاستجابة الطارئة؟
3. ما التحديات أمام المجتمع المحلي للخروج من أزمة التعليم؟

وتبرز أهمية معرفة هذه الفجوات وتحديد عمقها ومسبباتها والعوامل المؤثرة في اتساعها في كونها ستشكل قاعدة موضوعية للسياسات المستقبلية،إذ يتطلب العلاج الصحيح صورة حقيقية تعكس ظاهر العملية التعليمية وباطنها، خصوصاً بعد الملاحظة الواضحة التي تعكس مدى انخفاض جودة التعليم، وتدهور كفايته الكمية والنوعية، والتي يتم التعبير عنها من خلال ارتفاع نسب الانقطاع أو التسرب من المدارس والرسوب، ومما تعكسه أرقام التقارير الدولية الصادرة من مكتب الأمم المتحدة التي تعطي لمحة عامة عن الاحتياجات في سورية ومن ضمنها قطاع التعليم، إذ تبين وجود

نسبة (18% من الأطفال في سن الدراسة غير ملتحقين بأي شكل من أشكال التعليم في عموم مناطق سورية، وقد انقطع عن الدراسة أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 12_17 سنة).

المحتاجون للتعليم	إناث	ذكور	الأطفال من سن 3-17
6.6 مليون إنسان	%47	%53	%97

الجدول رقم (1): يوضح عدد الأفراد المحتاجين للدعم التعليمي وهم في سن الدراسة[1]

تناولت بعض الدراسات والتقارير العربية والأجنبية واقع التعليم في شمال غرب سورية، وانقسمت بين دراسات رصدت الاحتياجات بشكلها الكمي، مثل تقرير المدارس في سورية رقم (7).[2] كما رصدت تقارير أخرى نسب تسُّرب الطلاب في مناطق المعارضة السورية، إضافة لأعداد المتسربين

المنطقة	عدد المدارس التي تم تغطيتها	عدد الطلاب المداومين	المتسربين
ريف حلب الشمالي	540	163222	223529
إدلب	916	289329	423679
الرقة والحسكة	416	47590	37012

الجدول رقم (2): يوضح عدد الطلاب المتسربين من أصل عدد الطلاب المداومين حسب مناطق الدراسة [3]

بينما ركزت دراسات أخرى على إدارة العملية التعليمية بشكل كيفي، إذ ركز قسم منها على الشكل الحوكمي للتعليم فقط في منطقتي "غصن الزيتون ودرع الفرات".[4] ورصد قسم منها حالة التعليم في سورية أثناء الطوارئ، وتحديات تقديم خدمات التعليم الفعال داخل الاستجابة الإنسانية.[5] أما ما ستركز عليه هذه الدراسة فهو تلمس فجوات العملية التعليمية المرتبطة بالفاعلين، وآليات

[1] تقرير مجموعة العمل الإنساني، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عام 2022، لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة، ص (67- 69)، تمت مراجعة التقرير في2022-11-19: https://shortest.link/7b9J

[2] وحدة تنسيق الدعم، تقرير مواضيعي 2021-2022، تمت مراجعة التقرير في 2022-11-19: **https://2u.pw/Ws4u6**

[3] بشير نصر، تغطية قطاع التعليم ونسب تسرب الطلاب في مناطق المعارضة السورية، مركز جسور للدراسات، 2022م، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 2022-11-19: **https://2u.pw/pxHW5**

[4] نمر حكواتي، التعليم في مناطق الشمال السوري (عفرين جرابلس إعزاز الباب)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 2022-11-19: https://2u.pw/yTFK8

[5] KINANA QADDOUR & SALMAN HUSAIN, SYRIA'S EDUCATION CRISIS: A SUSTAINABLE APPROACH AFTER 11 YEARS OF CONFLICT،THE MIDDLE EAST INSTITUTE:2022-11-19 تمت مراجعة التقرير بتاريخ 2022، https://2u.pw/q5lnb

الحوكمة ومتطلباتها التمويلية، بالإضافة إلى الفجوات المتعلقة بالبنية المادية (المدارس وتوزعها، والقدرة الاستيعابية، ومستوى الأمان داخل البيئة المدرسية، ومساحات اللعب، والخدمات الحية، وموارد الطاقة) والبنية البشرية المتمثلة بالكادر التدريسي والطلاب، كما تسهب الدراسة بتلمس أبعاد الفجوة المرتبطة بالمناهج والكتب والوسائل التعليمية السائدة، إذ ستسهم معرفة تلك الفجوات في تقييم السياسات العامة للتعليم، وتدفع المعنيين بالعملية التعليمية باتجاه سبل المعالجة، وستقدم الدراسة توصيات بإمكانها أن تكون أطراً عامة لصيانة العملية التعليمية والدفع بها قدماً نحو الأفضل.

وفيما يخص المفاهيم الإجرائية للدراسة فيمكن التنويه أن المصطلحات أدناه تنطبق على المناطق المدروسة في شمال غرب سورية، علماً أنها لا تنطبق على مناطق شمال شرق سورية. إذ قُسّم التعليم في شمال غرب سورية إلى المراحل التعليمية ذاتها المتبعة قبل 2011،[6] بينما يقصد بمفهوم التعليم الديني أنه تعليم غيررسمي يتم تلقيه في المعاهد الدينية، وهي غير مرخصة من السلطة المحلية، يقوم بافتتاحها أشخاص عاديون.

وقد قسمت الدراسة التعليم وفقاً للأجر إلى: (مجاني، مأجور، ذاتي)، ويدل مصطلح **التعليم المجاني وشبه المجاني على** المدارس العامة التي تنفق عليها السلطة في منطقة النفوذ، إذ لا يوجد أقساط دراسية، وتكون الكتب مجانية، بينما يدفع الطالب المبالغ التي تخص رسوم التسجيل، وهي رمزية، بالإضافة لدفع الطالب تكاليف القرطاسية واللوازم المدرسية من لباس وطعام. وكذلك المعاهد الدينية يكون فيها التعليم مجاناً بالكامل أو بسعر رمزي.

أما التعليم المأجورفيشمل: 1) المدارس الخاصة: يكون لها مالك، وتعد نوعاً من الاستثمار، وتغطي المراحل التعليمية نفسها في القطاع الحكومي، والمنهاج نفسه، ولكن يتم دفع قسط سنوي يقارب

[6] المرحلة الأولى مرحلة التعليم الأساسي، وتشمل المراحل العمرية من (سن 6-15)، وفيها: الحلقة الأولى، وتضم الطلاب من الصف الأول الابتدائي حتى الرابع الابتدائي، والحلقة الثانية تضم الطلاب من الصف الخامس حتى التاسع. أما مرحلة التعليم الثانوي فتشمل الطلاب من سن(16 حتى 18)سنة، وهي تضم الصف العاشر حتى الثالث الثانوي ويطلق عليه"البكالوريا". وهنا يوجد تقسيمات تخصصية، إذ تقسم المرحلة الثانوية حسب الاختصاصات الدراسية إلى: (الثانوي العلمي: يدرس الطالب المواد العلمية مثل الرياضيات والفيزياء والعلوم)، (الثانوي الأدبي: يدرس الطالب المواد الأدبية مثل الأدب العربي والاجتماعيات)، (الثانوي الشرعي منهاج الثانوي الأدبي نفسه مضافاً إليه كتب دين وشريعة عدة، ويطلق عليها علوم كونية ودينية)، (الثانوي المهني: هذه المرحلةمعطلة حالياً، ولكنها تعني الدراسة من خلال المواد التي تخص المهن مثل الزراعة والتجارة والفنون والصناعة).

400 دولار سنوياً في شمال غرب سورية، ويرتفع كلما ارتفع الطالب سنة دراسية. **2) المعاهد الخاصة:** افتتحها مدرسو المدارس العامة من أجل إعطاء دروس تقوية للطالب، غالباً تكون دروس تقوية لمنهاج الصف التاسع ومنهاج الصف الثالث الثانوي. **3) الدروس الخصوصية:** وتتم من قبل مدرس يأتي للطالب في المنزل، ويتم دفع سعر الساعة الدراسية حسب الاتفاق مع المدرس، ويختلف سعر الحصة الدراسية حسب المادة والمرحلة الدراسية.

ويقصد بالتعليم الذاتي عن بعد كل ما يقوم به الطالب من التعلم خارج نطاق المدرسة، إذ يشتري الكتب والملخصات، ويدرس بشكل شخصي عبر استخدام الإنترنت، الذي يساعده في شرح الدروس، وهو تعليم لا يوجد عليه إقبال في شمال سورية، وقد وُجد أثناء وباء كورونا وتقلص دوره في التعليم بعد فك الحظر الصحي.

كما قسمت الدراسة التعليم حسب الجهة الفاعلة فيه؛ فتبنت مصطلح "التعليم الرسمي" الذي تقوم فيه الجهة الحكومية المسؤولة عن التعليم (وزارة –مكاتب تربية) في المنطقة، إذ يكون بشكل دعم لرواتب المعلمين في منطقة "حكومة الإنقاذ"، وبدعم من الجهات التركية في مناطق المعارضة. أما "التعليم غير الرسمي" فهو ذاك الذي تقوم به المنظمات كدعم لعملية التعليم، ولا تمنح بموجبه المنظمات شهادة، ويتم تنفيذه بعد الدوام أو في صفوف منفصلة وخلال فصل الصيف، وهدفه التقوية في القراءة والكتابة والحساب، ولا يلتزم بالمنهاج الرسمي، وهو تعليم تعويضي تقوم فيه المنظمات من أجل استدراك مافات الطالب ويعتمد منهاج يسمى Curriculum B والذي تعتمده اليونيسف غالباً.

وفيما يتعلق بالمنهج البحثي فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي/ الاستكشافي بشكله الكيفي، وذلك بحكم ما يتطلبه التعمق في النظر داخل المجتمع المحلي ومكوناته، وانعكاس مشاكل التعليم على أفراده، وانعكاس تصرفات الأفراد وتفاعلاتهم داخل المنظومة التعليمية، إذ اتكأت الدراسة على رصد واقع التعليم، وتعدد زوايا التحليل لتوصيفه، ثم تتبعت المشكلات لمعرفة تموضعها وإظهار دور الفاعلين الرئيسين داخل المنظومة التعليمية، غير متجاوزة اختلاف خصوصية مناطق الدراسة المختلفة، واختلاف البيئات المدنية عن الريفية عن المخيمات. واستخدمت الدراسة جلسات التركيز والمقابلات الفردية المعمقة مع مسؤولين حكومين، ومقابلات مع فاعلين من منظمات مجتمع مدني،

وتم حضور مؤتمرات وورشات عمل تخص الموضوع، وجمع البيانات والأرقام والإحصائيات كافة، الصادرة عن جهات دولية ومحلية، وقد تم الاستفادة من هذه النتائج وتضمينها في الدراسة أثناء عملية تحليل الفجوات وقياس أثرها.

أما مجتمع الدراسة وعينتها فهم الأفراد السوريون المقيمون داخل مناطق جغرافية تختلف باختلاف النفوذ والسيطرة عسكرياً، وبالتالي تختلف الإدارة المدنية لسير الحياة العامة داخل المجتمع، وقد تم تقسيم تلك المناطق إلى: 1) المنطقة الأولى: مساحات جغرافية تحت إشراف الدولة التركية (مناطق النفوذ التركي)، وهي المدن والأرياف والقرى داخل الأراضي السورية، وتشمل مناطق وجود الجيش الوطني، وتقسم على الشكل التالي: مناطق درع الفرات، غصن الزيتون، نبع السلام، وهي تمتد من شرقي حلب حتى عفرين والرقة وتل أبيض. 2) المنطقة الثانية: مساحات جغرافية تحت إشراف "حكومة الإنقاذ"، وعسكرياً تحت نفوذ "هيئة تحرير الشام"، وهو نفوذ ذو طبيعة دينية متشددة، وتضم مدن إدلب وريفها، وريف حلب الغربي، وأجزاءً من اللاذقية، وجزءاً من حماه.

توزعت العينة حسب التواجد السكاني الكبير لتحقيق أكبر قدر من تنوع المعلومات خلال مجموعات التركيز، ووجود أشخاص فاعلين في بعض المناطق من السهل الوصول إليهم لإجراء المقابلات الفردية، مما استدعى اختيار المدن والبلدات في المنطقة الأولى، وتم اختيار: (الباب – إعزاز – جندريس- أخترين – جرابلس)، وعينة المنطقة الثانية كانت من مدن وبلدات: (إدلب –كفر تخاريم–دارة عزة– سرمدا). كما تم الاستفادة من الاجتماعات والمؤتمرات التي تخص التعليم التي تمكن مركز عمران من حضورها أو تنفيذها.

المحور الأول: الفجوات الحوكمية المرتبطة بفواعل العملية التعليمية

تعددت الجهات المسؤولة عن ملف التعليم وحيثياته، بدءاً من عملية رسم الخطط الاستراتيجية، مروراً بإصدار القوانين والتعليمات، انتهاءاً بالإشراف والتنفيذ، وانعكس ذلك على تغير شكل العملية التعليمية ومضمونها واستمراريتها حسب إدارة كل جهة لملف التعليم، ومدى التناسق والاتساق في عمل الجهات المختلفة مع بعضها.

وبحكم أن العامل الأساسي للتحكم بالعملية التعليمية هو تمويل التعليم ودعمه مادياً؛ فإن التعليم يعد من الاستثمارات المرهقة اقتصادياً، فهو يحتاج إلى ضخ الكثير من الأموال وانتظار مدة طويلة لتحقيق العوائد الاقتصادية والتنموية الناتجة عنه، مما جعل توجهات الجهات والمؤسسات المسؤولة عن التعليم تتراوح بين الرغبة في دعم جزئي لترميم بعض الفجوات وبين الإحجام والإبتعاد عن تقديم الدعم في هذا القطاع، نتيجة لذلك كان القرار واستقلاليته رهناً بمن يملك أو يوزع مصادر التمويل.

على الصعيد المحلي كانت الحكومة السورية المؤقتة عبر وزارة التربية والتعليم مؤسسة مدنية بديلة عن مؤسسات الدولة في تيسير العملية التعلمية، إلا أن التغيرات العسكرية على الأرض وما لحقها من تبدلات في مناطق النفوذ وخارطة الحلفاء قد قلص دورها وحد من إمكانيات التحكم في هذه العملية، ومع الامتداد والإشراف العسكري التركي على المناطق السورية تنامى دور المجالس المحلية، وقامت بتيسير الأمور الخدمية ومنها التعليم، ولكن بقي دورها مرتبطاً بطبيعة الحال بالإشراف التركي.

أما في إدلب وأريافها وريف حلب الغربي وبعد السيطرة العسكرية "لهيئة تحرير الشام" وما نتج عنها من إنشاء حكومة مدنية هي "حكومة الإنقاذ "، فقد استلمت وزارة التربية والتعليم ملف التعليم بعد أن كان للمجالس المحلية فيها دور مهمٌ. والجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم التابع للحكومة السورية المؤقتة ما يزال لها بعض الأدوار في هذه المنطقة، لا سيما تلك التي لا تستطيع "حكومة الإنقاذ" القيام بها.

أولاً: الفاعلون الرسميون في قطاع التعليم

فيما يلي تفصيل بتعريف الفواعل الرسميين ومناطق تدخلهم وأدوارهم وفعاليتهم، والفجوات الحوكمية الخاصة بهذا الفاعل وفقاً للمنطقة التي يعمل فيها، سواء المنطقة الأولى أم الثانية:[7]

[7] تم استخلاص هذا التوصيف نتيجة مقاطعة المعلومات المستخلصة من مجموعات التركيز والمقابلات والمؤتمرات والورش التي حضرها المركز، وجميعها مبينة في الملاحق.

1. اللجان التعليمية في المجالس المحلية

هي لجان ملحقة بالمجلس المحلي في المدن والبلدات، تتبع رسميًا للحكومة المؤقتة، وفعليًا للولايات التركية القريبة منها على الحدود. يتمثل من يقوم بالعملية التعليمية في المجالس المحلية بالمناصب التالية؛ اللجنة العلمية المؤلفة من رئيس اللجنة وهو عضو مجلس 3-2 +أعضاء مجلس + مدير التربية+معاون مدير التربية + مدير الشباب والرياضة + المنسق. وتعد هذه اللجنة بمثابة "وزارة" من حيث القيام بالأعمال الإدارية، وهناك مكاتب عدة، على حسب عدد المجالس المحلية. وتتواجد هذه المكاتب وفق الترتيب التالي: 1) عفرين - راجو – جندريس – شران – بلبل – كفرجنة - شيخ حديد، ويتبعون مكتب تربية إنطاكيا، 2) الباب - قباسين - بزاعة – جرابلس – الغندورة، ويتبعون مكتب تربية غازي عنتاب، 3) إعزاز – صوران – مارع -أخترين – الراعي -المخيمات، يتبعون مكتب تربية كلس، 4) تل أبيض ورأس العين يتبعون مكتب تربية أورفة. **أما فيما يتعلق بالدور والفعالية، فيمكن بيان الآتي:**

لكل مكتب سياسته الخاصة بالتعليم، إذ يُصدر كل مجلس محلي شهادة ثانوية خاصة به، بالرغم من أن الاسئلة تأتي موحدة من تركيا وتوضع من قبل لجان سورية في مديريات التربية التركية، إلا أنه لا يتم أخذ الاقتراحات التي نرفع من قبل المجالس المحلية التي تدرك وضع الطالب أكثر من اللجان الموجودة في تركيا. إضافة إلى أن الأسئلة فيها أخطاء، فهي مؤتمتة وبعض الأحيان تأتي الأسئلة من خارج المقرر.

وتشرف على الإصلاحات والترميمات وتجهيزات المدارس التي تقوم فيها المنظمات، وتضع القوانين التي تناسب منطقته. ويلحظ عموماً اختلاف النظام التربوي فيما بين المكاتب التابعة للولاية التركية نفسها. كما تتمتع كل مجلس بالاستقلالية في المنطقة الإدارية التي تتبع له، وليس هناك أي ارتباط إداري بينها وبين المجالس الأخرى.

تتخذ اللجنة العلمية منفردة قرارات عدة مرتبطة بالأمور الإدارية، التي تخص القوانين الداخلية، التي تنظم العلاقة بين المدرسين والإدارة المدرسية والطلاب، مثل نقل المدرسين، الإجازات، العقوبات... أما القرارات الإدارية عالية المستوى مثل افتتاح مدرسة أو إغلاقها فتتم عبر المجالس

بعد التنسيق مع الجانب التركي. وتقوم اللجنة برفع اقتراحات حول الحاجات التعليمة إلى الجانب التركي، ويتم التنسيق بشكل عام مع منسقي الوزارة التركية عبر المكاتب داخل المجلس الذي يتم تعيينه من قبل الوزارة.

وعليه، ونتيجة لتقاطع مفرزات الو اقع مع المنظور المحلي ومتطلباته في قطاع التعليم، فإن تقدير الفجوات الحوكمية الخاصة بإدارة المجالس المحلية للعملية التعليمية يتمثل بغياب المنظومة التعليمية الموحدة (على سبيل المثال يعمل مكتب التربية في جر ابلس بشكل مختلف عن مكتب الباب وإعزاز). ناهيك عن غياب النظام الداخلي الذي يضبط سير العملية التعليمة وينظم عملها، ويحدد واجبات الأفراد المنتمين إليها وحقوقهم وواجباتهم، ويبين سلطات أعضائها، ويوجد ضبابية في مصفوفة المسؤوليات في العملية التعليمية فيما بين المكاتب التربوية المختلفة، مع غياب الآلية التي تعمل على مر اقبة الجودة ورصد مخرجات التعلم، إضافة إلى القضايا التالية:

- اللامركزية في اتخاذ القرار التربوي في المديريات، وعدم مشاركة المدرسين في قرارات العملية التعليمية.
- غياب الدور الحقيقي لنقابات المعلمين لعدم امتلاكها سلطة وإمكانيات، وينحصر دورها في جزئية بسيطة من آليات التأمين الصحي للمعلمين.
- انخفاض مؤشر الكفاءة المرتبطة بـ"إدارة المدارس"، إلى جانب ضعف تفعيل دور مجلس أولياء الأمور.
- ضيق هامش العمل، حيث يتم إلزام الجهات المحلية بالقرارات التي تصدر من قبل الوزارة التركية، والتي قد تتعارض أحياناً مع خصوصية الظرف السوري، كتحديد عمر الطالب، دون النظر إلى وجود طلاب انقطعوا عن الدراسة فترة طويلة.
- بالرغم من وجود شروط تخص ترخيص المدارس الخاصة معتمدة من الولايات التركية إلا أنه تعطى التراخيص بشكل غير مدروس بما يكفي، في ظل عدم ضبط وتحديد الحد المقبول من أقساط تلك المدارس.

- إلغاء شهادة التاسع أدت لتراجع التحصيل الدراسي في المراحل التي تلي المرحلة الإعدادية .وهذا عكس مايتم العمل فيه عند الحكومة المؤقتة التي لاتقبل التقدم للثانوي دون وثيقة التاسع مما يزيد نسب النجاح لدى وزارة التربية للحكومة المؤقتة والرسوب عند المجالس المحلية.
- تتوجه الطلاب لشهادة الحكومة المؤقتة بسبب مشاكل الاعتراف بشهادات المجالس المحلية وترهل الأنظمة الامتحانية وصدور بعض الشهادات المزورة من المجالس المحلية.

2. وزارة التربية التركية

يتبع كل مجلس محلي أحد مديريات التربية في الجانب التركي. فحسب القرب الجغرافي تم إلحاق عمل هذه المجالس بالولاية التركية الأقرب، التي يختلف العمل بها حسب قانون الولاية وحسب قرارات الوالي. كما أن هناك منسق تركي يعمل على تنسيق الأمور مع اللجنة العلمية للمجلس المحلي ومديرية التربية في الولاية التركية التي يتبع لها المجلس المحلي.

تشرف الوزارة عبر مديرياتها بشكل كامل على سير العملية التعليمية في مدن وبلدات المنطقة الأولى، كما تعيّن أعضاء لجان ومكاتب التربية داخل المجالس المحلية، إضافة إلى تعين المنسق بين الجانب التركي والسوري. كما تعمل على تصدير النظام الامتحاني من حيث الأسئلة ونمط الامتحان، وتشرف على أي تغيير في المناهج عبر إضافة مواد وحذفها. ناهيك عن تسهيلها عملية معادلة الشهادات الثانوية من خلال مصادقة الطرف التركي عليها، وتصبح قابلة للتسجيل في الجامعات التركية أو الجامعات التي تم افتتاحها من قبل الجانب التركي في الداخل.

ويمكن عنونة الفجوات الحوكمية الخاصة بإدارة وزارة التربية التركية للعملية التعليمية بـ"ضعف قنوات التواصل والتنسيق"، فالمنسق بين المجالس والتربية التركية، والذي يأخذ مهمة رفع القرارات وإيصالها، هو صلة الوصل الوحيدة بين الطرفين. كما أن إصدار القرارات مرتبط بالبيئة التعليمية التركية (كنظام الامتحانات، تعديل المناهج)، دون لحظ للظرف السوري وتحولاته، إذ يتم وضع نظام تعليمي تركي قائم على الأتمتة والنسب المئوية وتقديم أكثر من مادة في يوم واحد، ناهيك عن عدم لحظ تقدير الاحتياجات التي تقوم برصده وتحديده المنظمات السورية العاملة في الشمال.

3. وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة

وهي إحدى وزارات الحكومة السورية المؤقتة، تتبع لها مجموعة دوائر مختصة، ومديريات تعليمية منتشرة –حتى تاريخ إعداد الدراسة- في محافظة حلب وإدلب، تأسست عام 2014، وتشرف على سير العملية التعليمية، بعد أن نالت الشهادة الثانوية الصادرة عنها اعتراف بعض الدول.

في المنطقة الأولى استمرت الحكومة المؤقتة بدورها في تسير العملية التعليمية، مع ملاحظة ظهور تعارض مع السياسات الإدارية للمجالس المحلية، والذي استمر حتى 2018، وتقلص دورها بعد ذلك، إذ أصبحت المجالس المحلية مستقلة بشكل كامل عن الحكومة المؤقتة ووزاراتها في مختلف القطاعات. تتواجد مكاتب وزارة التربية في مدن قليلة في ريف حلب الشمالي، مثل إعزاز، وتغيب وتمنع من التدخل في المدن التي تقع شرق مدينة إعزاز: (الباب – الراعي - جرابلس ...) من قبل المجالس المحلية. كما ينسق مكتب العلاقات العامة التابع للحكومة المؤقتة مع المنظمات التي تريد تنفيذ مشروع في المنطقة.

أما في المنطقة الثانية فبدأ دورها الفعلي بالتراجع منذ عام 2017، فقد حدّ استلام "حكومة الإنقاذ" الشؤون المدنية ومن ضمنها التعليم عبر وزارة التربية والتعليم هذا الدور، وبات فقط "إدارة علنية"، لا سيما فيما يتعلق بالتواصل مع الجهات الداعمة والدولية. كما يتم اختيار مدراء التربية في المحافظات الأربع من قبل الحكومتين، ولكن تشوب تلك العملية ضعف التنسيق بينهما، دائماً مايكون ملف اختيار مدراء التربية إشكالي بين الوزارتين ويتم حله تحت ضغط شعبي وذلك بعد ترشيح أشخاص من قبل كل وزارة.

وتتعدد مهام الوزارة؛ ففي المنطقة الأولى: تعد المسؤولة عن ختم شهادات الثانوية، عبر مكتب خدماتها للطلاب الذين يرغبون بدخول جامعة حلب الحرة التابعة للحكومة المؤقتة، أو دخول بعض الجامعات الخاصة؛ حيث إنَّ شهادات وزارة التربية في الحكومة المؤقتة تلقى اعتراف في أوربا وفي بعض الجامعات التركية، ولكن بشرط تعديل الشهادة من الجانب التركي.

إضافة إلى توثيق البيانات للجهات الداعمة، إذ لها قبول يختلف عن باقي الأجسام. وفي المنطقة الثانية: تُقدّم الجهات المانحة الدعم للملف التعليمي عن طريقها، بعد توقيع مذكرات تفاهم معها،

تشمل تقديم الرواتب للمعلمين، والكتب المدرسية للطلاب، والمستلزمات اللوجستية لإتمام العملية التعليمية، من تكاليف تشغيلية للمدارس، وعمليات ترميم. كما يتم إصدار المنهاج من قبلها، وهي من توافق على وجود مناهج أخرى. وتضع الأسئلة عبر مكاتبها التربوية ويتم الاعتراف بشهاداتها للتسجيل الجامعي في الجامعات الخاصة التابعة لوزارة الانقاذ أو في جامعات الوزارة التابعة للحكومة المؤقتة، إضافة إلى طباعة قسم من الكتب.

وفيما يرتبط بتقدير الفجوات الحوكمية، فبالنسبة للمنطقة الأولى يعتبر وجودها أقرب للشكلانية، لعدم تبلور الصلاحية السياسية لدور الحكومة المؤقتة مقابل أدوار المجالس المحلية، الشهادات التي تعمل على إصدارها تعاني من مشاكل اعتراف من قبل الجانب التركي بالإضافة أنها تتطلب معادلة، كما أن الأسئلة التي تصدر من قبل الوزارة تختلف عن أسئلة المجالس المحلية بشكل كلي.

كما يلحظ تشددها في المعايير مما دفع بعض المنظمات للإحجام عن العمل عبر وزارة التربية في الحكومة المؤقتة، لأن المتابعة والتقييم لديها على المشاريع أعلى من المجالس المحلية.

وفي المنطقة الثانية؛ تحاول حوكمة الإنقاذ الاستحواذ بملف الشهادات عبر ختم بعض الوثائق بختم الوزارة وهو ما يضعف من قيمة الشهادة العلمية. وتتوضح محاولة "حكومة الإنقاذ" في إلغاء دور الحكومة المؤقتة عبر تعين مدراء المكاتب التربوية من قبلها، وسعيها الدائم إلى إلغاء التعيينات الآتية من قبل الحكومة المؤقتة، ومخالفة قرارات المؤقتة فيما يتعلق بتقديم الشهادات (المطلوبات والمحذوفات من المنهاج).

4. وزارة التربية والتعليم في "حكومة الإنقاذ"

في إدلب وبعد إنشاء "حكومة الإنقاذ" في عام 2017، تم حل المجالس المحلية التي أنشأتها الحكومة المؤقتة، واستلمت وزارة التربية والتعليم في "حكومة الإنقاذ" المهام المرتبطة بالتعليم كافة، في مدينة إدلب وأريافها واللاذقية وريف حلب الغربي. وتتألف الهيكلية العامة للوزارة من مديريات مركزية (الامتحانات، الإحصاء، التخطيط، التوجيه والمناهج...)، ومن ثم دوائر فرعية موجودة ضمن مديريات التربية، ويتفرع عن المديريات أقسام تحمل تخصص المكاتب الوزارية نفسها. ويلحق بكل مديرية تربية عدد من المجمعات التربوية تشرف على المدارس ضمن المناطق الجغرافية. فعلى سبيل

الإيضاح يتم التواصل بين مكتب المناهج في الوزارة مع قسم المناهج في المديرية لإعطائهم التعليمات التنفيذية، وتطلب بالتالي تقارير تنفيذ العمل ومراقبته.

يأتي الدعم لوزارة التربية والتعليم عبر وزارة التنمية، من خلال مديرية المنظمات والجمعيات. وتقوم الوزارة بأدوار عدة منها: تقييم مدى مصداقية الشهادات التي يتوظف على أساسها المدرسون، وكشف التزوير، وترشيح أسماء معلمين سبق أن نجحوا في المسابقات التربوية، ورفعها إلى المنظمات التي ترغب بإقامة مشاريع على الأرض، إضافة إلى تجهيز البنية التحتية لبناء المدارس، مثل استجرار المياه، وتأمين فتح الطرقات، كما تقوم بالمراقبة الفنية للمدارس الخاصة من حيث الالتزام بالمناهج، وأمور إدارية مثل تعيين المدرسين خريجي المسابقات التعليمة التي تجريها الوزارة.

تعتمد العملية التعليمية في المنطقة الثانية على الدعم الكامل للمنظمات، إذ لا يوجد ميزانية خاصة من الوزراة لدعم الرواتب، أو أي مستلزمات دراسية من كتب ولوجستيات، ويتم تقديم تسهيلات عدة وذلك، بهدف تخفيف عبء التكاليف.

بالنسبة لتقدير الفجوات الحوكمية الخاصة بإدارة وزارة التربية التابعة لـ"حكومة الإنقاذ"، فإنه يمكن بيان الآتي:

1. يعاني النظام الداخلي من الجمود والبيرقراطية فهو غير واضح للمعلمين وغير معلن بشكل رسمي مما يجعل القررات مرحلية ويتم الاعتماد على اللوائح التنفيذية التي تصدرها الوزارة والتي تكون آنية حسب معطيات الواقع ومن يقوم بإصدار تلك اللوائح.
2. عدم إشراك المدرسين في قرارات العملية التعليمية، ولا يوجد قرارات صريحة وملزمة للأهالي لإرسال أولادهم إلى التعليم بعد إلغاء العمل بقانون التعليم الإلزامي.
3. يقتصر دورها الإشرافي على البرامج "التي تظن أنها تهدم قيم المجتمع"، فهي تراقب برامج الحماية ومشاريع تمكين المرأة أكثر من مراقبتها لمشاريع تطبيق الأنشطة التعليمية داخل المنظمات.
4. المديريات باتت أكثر فعالية في فرض قوانينها وأنظمتها على المنظمات وأصبحت المنظمات تعاني من تدخلات الوزارة في بعض المشاريع التعليمية.

5. يعمل أغلب المتطوعين في تدريس المراحل ما فوق تعليم الصف الرابع، ناهيك عن اعتمادها على كوادر غير متخصصة في التعليم الحاصلين على شهادات جامعية لا تتوافق اختصاصاتهم مع المواد الدراسية التي يدرّسونها.
6. لا يوجد آليات مراقبة للجودة ولا رصد لمخرجات التعلم، ويلحظ عدم فعالية نقابات المعلمين بحكم التضييق العام على مساحات العمل المدني، إذ يتحدد دورها بمساحات فعل ضيقة، كتوقيع بعض مذكرات التفاهم مع نقابات الصحة والصيادلة والجامعات كدعم للمعلمين.
7. الاتجاه نحو الخصخصة في ظل حجم الاحتياج الشديد للتعليم، وعدم توفر المقدرة المالية لشريحة اجتماعية وازنة لتحمل أعباء القسط المدرسي (الذي لم يحدد).
8. المعالجة القاصرة لبعض المشاكل دون النظر للتأثير بعيد المدى على سبيل المثال؛ زيادة عدد المتطوعين لتغطية كل ساعات المنهاج الدراسي.
9. آلية الشكاوي غير فعّالة وتعاني من نقص في الشفافية.

خلاصة

بحكم تعدد المرجعيات وتباين سياساتها فالعملية التعليمية تتسم بغياب وازن لمؤشرات الحوكمة، فغياب المركز حل مكانه مراكز مختلفة عدة من حيث الكفاءة والخطط التنفيذية والأدوار والصلاحيات، الأمر الذي تمظهر في شهادات عدة، كما أن غياب آلية اتخاذ القرارات داخل المنظومة التعليمية، وعدم وجود وضوح في المسؤوليات في العملية التعليمية، أدى إلى تعميق الغموض في العملية التربوية، وخلق ضعف ثقة لدى الطلاب والأهالي والمعلمين والإداريين، ليغيب عن العملية التعليمية بحكم ذلك عنصرا الثبات والاستقرار، بسبب غياب المركز الواحد، الذي يجمع بين القرار والقدرة على تنفيذه ومتابعته، وخصوصاً فيما يخص الامتحانات الثانوية التي تعاني من عدم وجود لجنة مركزية وطنية مثل دائرة امتحان واحدة، وهذا ما انعكس سلباً على مؤشر "فعالية الدعم"، وأدى إلى تردد المنظمات في تقديم مشاريع تعليمية بسبب غياب الثقة الناتجة عن غياب هذا المركز.

ثانياً: الداعمون والممولون للعملية التعلمية

يبحث هذا القسم في ديناميات التمويل الدولي، وآليات توزيع الدعم، والممولين الأساسيين للعملية التعليمية، إضافة إلى الجهات الوسيطة، والجهات المنفذة في شمال غرب سورية.

1. ديناميات التمويل الدولي

يحسب حجم الاحتياج الكلي على أساس كل السوريين داخل سورية، وفي بلاد اللجوء المجاورة (تركيا-لبنان-الأردن) التي تعتمد على تمويل الجهات الدولية لرعاية اللاجئين ضمن أراضيها. وقد قُدّر حجم احتياج قطاع التعليم للدعم والتمويل من الجهات الخارجية 351.43 مليون دولار، وتم وضع خطة الاستجابة على أساس التزام الجهات الدولية بتغطية 48.27 مليون دولار، أي ما يعادل 13.7% من حجم الاحتياج الفعلي.[8] ولكن ما تم تغطيته بشكل فعلي هو مبلغ وقدره 28.24 مليون دولار، أي 8.0% من حجم الاحتياج الحقيقي.[9]

عموماً تمر عملية التمويل واستجلابه وتوزيعه بمراحل عدة:

1. تطلب منظمات الأمم المتحدة تقييم "احتياجات متعددة القطاعات" وذلك من خلال معلومات المنظمات التي تعمل على الأرض، أو عبر تشكيل فرق تجمع البيانات وتفرزها وترتبها، ويتم ذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA).
2. يقوم فريق تحليل التقييم بفحص البيانات وفرزها على أساس ثلاث محددات وهي: الوقت، طبيعة الناس (أطفال، نساء، معاقون، نازحون، عائدون) ، نوع القطاع (الصحة والتعليم والحماية..)، ومن ثم يتم إجراء عملية تحليل ثانية للبيانات لبيان شدة الاحتياج بين القطاعات، وشدة الاحتياج داخل القطاع نفسه، وبعد حذف التكرارات والإضافات يتم إبلاغ الشركاء المحليين المنفذين في شمال غرب سورية بحجم الاحتياج، وفي أي قطاع، وفي أي قسم منه.

[8] See more: Syrian Arab Republic Humanitarian Response Plan 2022 – 2023, https://shortest.link/9lyD

[9] المرجع نفسه

3. تَرفع المنظمات خططاً ومشاريع على أساس هذه المعلومات للمنسقين في مكاتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، ويتم وضع خطة على أساس المشاريع المرفوعة، وتقترن هذه الخطة بالزمان والمنطقة والشركاء إلى أن تأتي المرحلة الأخيرة.
4. تعرض الأمم المتحدة في مؤتمر المانحين خطتها وحجم الأموال المطلوبة، وحسب نقص الإمكانيات، تعطي الدول المانحة وعوداً بتقديم الدعم (في أغلب الأحيان ينقص عن حجم ما تقدمه فعلياً على الأرض).
5. تشكل كل دولة مانحة لجاناً لتحديد آليات توزيع الدعم وأماكنه، ويرتبط ذلك بعوامل، منها سياسية، ومنها اقتصادية، تخص الدولة نفسها وقدرتها على الإيفاء بوعودها.

أما من حيث القنوات لإرسال الأموال للمنظمات التي تعمل في سورية، فلكل داعم آلية، بعض الدول تعطي الأموال لصندوق الدعم الإنساني أو اليونيسيف أو أكثر من منظمة دولية، وهناك داعمون لهم مكاتب على الأرض، ممكن أن يعطوا الأموال لمكاتبهم بشكل مباشر، وهناك مانحون يوزعون الدعم على أساس منح صغيرة للمنظمات المحلية بشكل مباشر. ويمكن تقدير هذه الديناميات وطرق التوزيع بالشكل التالي:

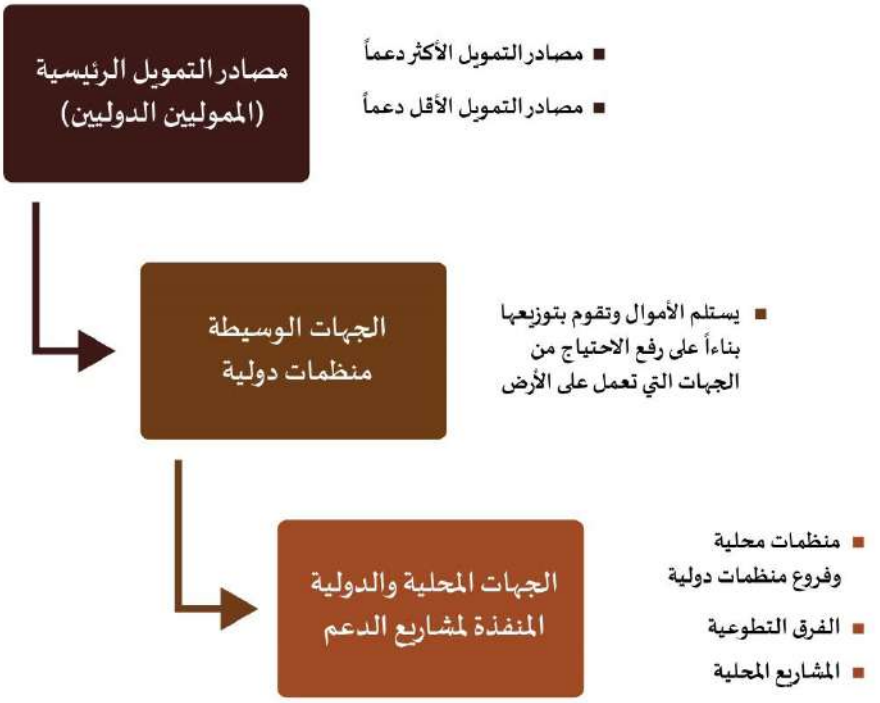

الشكل (1): توضح الهيكلية التي يجرى فيها عملية توزيع التمويل الخاص بالتعليم في مناطق شمال غرب سوري

2. الممولون الرئيسيون

وهم الدول والكيانات التي تعتمد على خطة الاستجابة الطارئة لتوزيع التمويل ودعم الدول الأكثر فقراً وتضرراً بالأزمات الإنسانية. وفي سورية فإنهم المصدر الرئيس للتمويل، ويتركز دعمهم في مناطق الشمال الشرقي والغربي من سورية، وتخصص التبرعات على شكل كتلة مالية واحدة موزعة على القطاعات المستهدفة. وأهم الممولين:

أهم مصادر التمويل الرئيسية (الممولين الدوليين)
مصادر التمويل الأكثر دعماً
Education cannot wait (ECW)
Global Partnership for Education (GPE)
Foreign, Commonwealth & Development Office (FCDO)
European Commission's Humanitarian Aid Office (ECHO)
Qatar Fund for Development (QFFD)
Insaf
HF (Humanitarian found of OCHA)
مصادر التمويل الأقل دعماً
الكويت
ماليزيا
أمريكا
دول الاتحاد الأوربي (السويد- الدنمارك-فرنسا)
منظمات إنمائية إسلامية(Muslim aid)

الجدول رقم (3): يوضح مصادر التمويل الأكثر والأقل دعماً

ويعتري هذه العملية فجوات عدة، أهمها: ابتعاد المجتمع الدولي عن نهج التعافي المبكر في التعليم، المتكيف مع الطبيعة الممتدة للنزاع في كلا المنطقتين، إذ يفتقد إلى التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، ويتم اتباع نهج تمويل قصير الأجل غير مستدام، ينتج عنه فجوات رئيسية في وضع البرامج، وترتيب الأولويات. والأهداف التي باتت محصورة إلى حد ما بمحو الأمية التعليمية، مما يجعل الدعم المالي بحده الأدنى، ويشهد تناقصاً في كل القطاعات، فالمنحة المقدمة من الاتحاد الأوربي والتي كانت تغطى من قبل Chemonics تعادل 65% من احتياجات المدارس فقط.

تتبلور الفجوة في جزء رئيسي منها في تقديرات الممول، إذ لا يعد التعليم أولوية لدى الجهات الدولية، لأنها تتعامل مع الشأن السوري على أنه شأن إغاثي مؤقت، هدفه الاستجابة للأزمات الإنسانية الطارئة، وهذا ما لا يتناسب مع طول زمن الأزمة السورية، ناهيك عن عدم تبنيه خطة مستدامة لتطوير التعليم، لصالح تركيزه على دعم مشاريع الحماية أولاً، وتقديم الإغاثة، دون الاهتمام ببرامج التنمية التي ترتبط بحل سياسي مستدام، وتكون مكلفة أكثر، وتحتاج وقتاً أطول لتقييم مخرجاتها

كما يبرز في هذه الفجوة أمور عدة: كغياب السلسلة المترابطة من المعلومات بين الداعمين والشركاء، وغياب آليات واضحة لمشاركة المعلومات وشفافية التمويل، ولامركزية التدفقات المالية من المساعدة، وبالتالي عدم القدرة على المراقبة والمتابعة والتقييم.

3. الجهات الوسيطة (منظمات دولية)

وهي الجهات التي تستلم الأموال من المانحين الأساسيين بعد التنسيق على توزيعها في مناطق جغرافية عديدة، وتلبي الاحتياج الذي مصدره بيانات المنظمات الدولية، مثل الأوتشا، وتقوم هذه المنظمات الدولية بالمتابعة والتقييم على عمل المنظمات العاملة على الأرض في مشاريع دعم التعليم من خلال تقارير دورية تتطلب منها. وهي تتوجه للتعليم غير الرسمي وهو تعليم لايلتزم بالخطة الدراسية وله منهاج خاص فيه. كما أنها المسؤولة عن وضع الخطة العامة لدعم التعليم، وتطالب المنظمات المحلية برفع مشاريع بما يناسب الخطة العامة. أهم هذه الجهات Save the Children، Care، GIZ، Chemonics، Qatar Charity، AID MUSLIM.

توزع هذه الجهات التمويل في كلا منطقتي الدراسة، ولكن الدعم أقل في المنطقة الأولى، ويزداد في المنطقة الثانية من حيث المشاريع وعدد المنظمات العاملة على الأرض. كما تنفذ المشاريع التي لا تتعلق بالدعم المالي للمعلمين في التعليم الرسمي في المنطقة الأولى، بينما تقدم دعم رواتب لنصف المعلمين في المنطقة الثانية، مع تفاوت نوع الدعم المقدم على سبيل المثال تباين الرواتب للمعلمين لكل منظمة دولية عن الأخرى.

كما تحرص على العمل من خلال جهات ومؤسسات محلية موجودة على الأرض في كلا المنطقتين، وتتابع عملية التنفيذ مع الشركاء، وتقدم الدعم التقني لهم.

من خلال عمل هذه الجهات يسجل ظهور فجوات عدة، منها ما هو مرتبط بالهوة ما بين الدعم المقدم وعدد المدارس، إضافة إلى وضوح النقص في المشاريع التعليمية التي تطلب الجهات الوسيطة دعماً مالياً لها، رغم الاعتماد الأساسي على هذه المشاريع (يعتمد حوالي 6.1 مليون طفل سوري على

خدمات التعليم النظامي وغير النظامي التي تقدمها المنظمات الإنسانية، في جميع مناطق سورية).[10]

كما يتضح عدم الاهتمام بالنقص أثناء توزيع التمويل بتفاصيل نوعية التعليم، مثل وجود صف لصعوبات التعلم، أو انخفاض المراكز الصديقة للطفولة، بسبب انخفاض الدعم، كما تفضل الجهات الوسيطة دعم المنظمات المحلية التي تعمل بالتعليم غير الرسمي في كلا المنطقتين.

4. المنفذون في شمال غرب سورية

وهم المنظمات والمؤسسات والفرق التطوعية التي تستلم الأموال من الجهات الوسيطة، بعد رفع الاحتياجات الخاصة بالتعليم عن طريق تقديم طلب مشاريع تعليمية، وتعمل على تنفيذ النشاطات والدعم المالي بشكل مباشر أو من خلال الجهات الرسمية المحلية التي تتعاون معها. تعمل معظم هذه المنظمات في كلا المنطقتين، ولكن تختلف من حيث المشاريع المنفذة على الأرض وطرق تقديم التمويل، إذ يقتصر الدعم في المنطقة الأولى على الورشات التدريبية، وتعويضات غير دائمة للمدرسين، بينما يشمل الدعم المقدم للمنطقة الثانية رواتب المعلمين، والكلفة التشغيلية للمدارس، وورشات تدريبية للأطفال والمدرسين.

كما تراقب عمل المدرسين (الذين يتم دعم رواتبهم) في المنطقة الأولى، وتدعم التعليم غير الرسمي في كلا المنطقتين، مع التركيز على دعم التعليم الرسمي في المنطقة الثانية، دون إمكانية التدخل في هذا النوع من التعليم في المنطقة الأولى، وتوزع التمويل ككتلة واحدة: الرواتب والقرطاسية والتدريبات والتكاليف الشهرية في كلا المنطقتين، باستثناء بند الرواتب، إذ إن المنظمات لا تدعم الرواتب في المنطقة الأولى.

وتدعم هذه المنظمات في كلا المنطقتين أنشطة الدعم النفسي الاجتماعي، وتوزع – بشكل جزئي - القرطاسية والمنظفات، وتدرب المدرسين للتعامل مع الحالات الطارئة، إضافة إلى إنشاء مدارس داخل المخيمات، وإقامة حملات توعية داخل المدارس من الأمراض والألغام.

ويوضح الجدول أدناه أبرز هذه المنظمات:

[10] KINANA QADDOUR & SALMAN HUSAIN, SYRIA'S EDUCATION CRISIS: A SUSTAINABLE APPROACH AFTER 11 YEARS OF CONFLICT،THE MIDDLE EAST INSTITUTE:2022-11-12، 2022، صفحة 4 تمت مراجعة التقرير بتاريخ https://2u.pw/q5lnb

الجهات المنفذة لمشاريع الدعم على الأرض	
المنظمات المحلية	المنظمات الدولية
Assistance Coordination Unit	Arche Nova
Ataa for Relief and Development	Concern Worldwide
Basmeh & Zeitooneh for Relief and Development	People in Need
Beyaz Eller	Qatar Charity
BINAA Organization for Development	Save the Children
Bonyan Organization	UNICEF
Ghiras Alnahda	World Vision
Hand in Hand for Aid and Development	
Hope Revival Organization	
Horan Foundation	
Hurras Network	
Ihsan for Relief and Devlopment	
International Association for Relief And Development	
Kudra for Social Development	
Molham volunteering team	
Muzun For Humanitarian & Development	
Nasaem Khair	
Olive branch organization	
Onder organization for cooperation and development	
Orange Capacity Building Organization	
Orphan Sponsorship & Relief Association	
Sadad Humanitarian Organization	
Shafak Organisation	
Social Development International SDI	
Takaful Al Sham	
Violet Organization	
WATAN Foundation	
YOU ARE LIFE AND PEACE	
Bahar Organization	

الجدول رقم (4): يوضح الجهات المنفذة لمشاريع الدعم على الأرض

خلاصة

يتناقص التمويل المقدم لدعم المراحل العليا من التعليم، وبقي الدعم المقدم للمراحل التعليمية الأولى (خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لم تتلق سوى 25% من التمويل اللازم).[11] كما أدى غياب جهة مرجعية واحدة تنظم عمل المنظمات فيما بينها إلى ازدواجية وتكرار الجهود، مما يعني مزيداً من الجهد والمال الضائع، بالإضافة لغياب التنسيق فيما بينها في كثير من الأوقات، كما ساهمت طبيعة العلاقة ما بين الداعم والمنظمات بعدم الاهتمام بمشاركة الجهات المحلية في آليات التقدير والتنفيذ. **ولعل الملاحظة الأبرز في هذا السياق تتبلور في التوزع النوعي والعددي لبرامج الحماية والدعم النفسي بما يفوق أضعاف البرامج والأنشطة الموجهة لدعم التعليم.**

المحور الثاني: الفجوات المتعلقة بالبنية المادية والبشرية للعملية التعليمية

تتعزز المؤشرات الدالة على تهالك وتعثر قطاع التعليم في سورية وعلى الرغم من أن الفجوات الرئيسية للتعليم تعمقت خلال الصراع وتحولاته إلا أن جذور بعضها تمتد إلى ما قبل الحراك الثوري في 2011، إذ كانت العملية التعليمية تعاني من العديد من نقاط الضعف الممنهجة في سياسات التعليم وأساليبه، وانعدام المساواة المجتمعية، وما نشأ حديثاً من فجوات نتيجة الصراع ساهمت فيه عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، منها ما هو محلي، ومنها ما هو خارجي. وعند رصد الفجوات التعليمية سوف نحاول التمحيص في مسبباتها وديناميكياتها، ودور كل الفواعل المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، من أجل استشراف حدودها داخل البنية المجتمعية، وكيف تؤثر على الطالب، وكيف يمكن أن يؤثر الطالب على المجتمع في حال استقرار الوضع التعليمي على النحو السلبي الموجود حالياً؟

يرسم تشابك المشكلات وتعقدها في الشمال السوري الصورة الكُلية لواقع التعليم، وتشكل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية سياق المشكلة، فهي لاعب أساسي في مضمارها، وترسم تمظهراتها على شكل فجوات نوعية وعددية ومناطقية تعكس التباين من منطقة لأخرى، كما أنها

[11] مرصد حقوقي: خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا تلقت 25% من تمويلها فقط، موقع سوريا الإلكتروني،19-10-2022 تم مراجعة الموقع بتاريخ 20-11-2022:https://2u.pw/nMEwo5

ليست بالشدة نفسها والعمق في كلا المنطقتين، لذلك سوف يتم سرد الفجوات التعليمية ليس بناءً على ترتيب الأهمية، فكل فجوة مرتبطة بأخرى أو أكثر. إصلاح التعليم عملية تراكمية كلية، وإصلاح جزء غير كافٍ لإنعاش هذا القطاع، وإعادته للحياة كمصدر لإنتاج الكوادر البشرية الدافعة في البلاد نحو التعافي الحقيقي من أزمة الحرب، مما يجعل الدراسة في كل الفجوات وإعطائها الأهمية نفسها سبيلاً نحو ردمها، وترميم ما يمكن ترميمه، وإعادة بناء ما يستوجب بناؤه.

أولاً: فجوات البنية المادية للعملية التعليمية

تعد متابعة بعض المؤشرات عوامل دالة على فهم حجم الفجوة، فالمؤشرات المرتبطة بفجوات البنية التحتية تتمثل: بوجود المدارس ومدى كفايتها وتوزعها الجغرافي، والقدرة الاستيعابية للمدارس، ومستوى الأمان داخل البيئة المدرسية، ومساحات اللعب والأنشطة الحركية، والخدمات الصحية التي تحتاجها المدارس، وكذلك موارد الطاقة. **أما المؤشرات المتعلقة بالمعلم فهي:** الكفاية العددية للمدرسين، والبعد الجندري، وكفاية التعويضات المالية عند المدرسين، والكفاءات والخبرات الخاصة بالتعليم عند المدرسين، ومؤشرات الأمن المباشر عند المدرسين. أما مؤشرات فجوة المناهج والكتب والوسائل التعليمية المساندة فهي عديدة: كالتعديلات التي طرأت على المناهج وصفاته البنيوية، ومؤشر فقر التعليم، والاستثمار في التعليم، والبعد الديني للمناهج، والكتب والوسائل التعليمية المساعدة. أما تلك المرتبطة بالطالب: كالحاجة للتعليم، والتسرب الدراسي، والمقدرة المادية عند الطلبة، وخصخصة التعليم، والحرب والمفرزات النفسية والاجتماعية المنعكسة على الطلاب.

1. وجود المدارس ومدى كفايتها وتوزعها الجغرافي

تعاني منطقتا الدراسة من الإشكاليات نفسها المتعلقة في تحقيق الكفاية العددية المطلوبة للاحتياج بشكل عام، وتختلف فيما بينهما من حيث عدد المدارس العاملة والجاهزة للدراسة، ودرجة جهوزيتها كبناء وخدمات. وبالرغم من إعادة الكثير من المدارس للعمل عبر تأهيلها وإعادة بنائها من قبل المنظمات؛ فإنه يتم لحظ وجود هناك أكثر من 162مدرسة غير عاملة في شمال غرب سورية، وهو عدد كبير في منطقتي الدراسة التي يزيد عدد طلابها عن 400 ألف طالب من أصل مليون طالب في

شمال غرب سورية[12]. ويقل عدد المدارس العاملة في إدلب بسبب استمرار القصف عليها، إذ يلعب اللااستقرار العسكري دوراً في انخفاض عملية ترميم المدارس غير العاملة في إدلب، والتي تقوم فيها المنظمات غالباً في ظل نقص الموارد المالية المخصصة من الحكومة لبناء مدارس جديدة. ويستخدم عدد من المدارس المدمرة بشكل جزئي للدراسة في إدلب، مما يشكل خطراً على الطلاب جراء احتمالية انهيار أجزاء من البناء أثناء الدراسة، وخصوصاً مع تهالك الأبنية والأساسات جراء القصف المستمر الذي ما زال مستمراً إلى الآن من قبل القوة العسكرية الروسية.[13]

لا تكمن الفجوة الحقيقية في العدد وحده بل بالخريطة الجغرافية لتوزع المدارس أيضاً، إذ تتركز المدارس في المدن والأرياف بينما تعاني المخيمات من نقص حاد في المدارس، وهذا يعني صعوبة وصول أبناء المخيمات للمدارس، (بلغ عدد المخيمات التي تحوي مدارس 184من أصل 1,396مخيم موجود في مناطق الدراسة)[14]. وفي حال وجود المدرسة تكون صفوفها من الصف الأول إلى الرابع الابتدائي، الأمر الذي يضيع فرص إكمال الدراسة عند أغلب طلاب العوائل النازحة والمهجرة، وخصوصاً مع تواجد المدارس الثانوية خارج المخيم، وعلى مسافة بعيدة من مكان الإقامة. وهذا الأمر ينطبق على كلا المنطقتين، وخصوصاً في المخيمات غير النظامية، والتي شيدت بدون مخطط يتناسب مع وضع الخدمات في مكان المخيم. كما يكثر انتشار مدارس المرحلة الابتدائية على حساب المرحلة الإعدادية والثانوية، وتعاني الأخيرة من انخفاض عدد المدارس في كلا المنطقتين، وتبدو المشكلة بشكل أشد في أرياف إدلب ومخيماتها.

2. القدرة الاستيعابية للمدارس

تعود أسباب عدم تمركز المدارس بما يتناسب مع حجم الكتل البشرية إلى عوامل مرتبطة بشكل مباشر بالنقص العددي، وعليه فإن المدارس في المناطق السكنية المكتظة تعاني من تدني قدراتها الاستيعابية، فهناك عدد كبير من الطلاب لا تستوعبه الأبنية الموجودة، وقد نتج عن ذلك وجود

[12] تقرير المدارس في سورية، الإصدار السابع، وحدة تنسيق الدعم، 2022، ص (24) و (95)، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 20-11-2022: https://2u.pw/Ws4u6

[13] Suleiman al-khalid: At least 9 dead after Russian jets hit Syria's rebel-held Idlib, rescuers say, Reuters ,20 -11-2022 :https://shortest.link/7ia5

[14] تقرير المدارس في مخيمات الشمال السوري،الإصدار الخامس، وحدة تنسيق الدعم، 2022، ص 1، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 20-11-2022:https://2u.pw/0PevW

دوامين: مسائي وصباحي، مع ازدحام داخل الصفوف في بعض المناطق مثل دارة عزة إذ يجتمع 40 طالباً في كل صف وأكثر، وقد يصل العدد لـ60 طالباً/ة في بعض مدارس إدلب، التي تحوي العدد الأكبر من النازحين داخلياً. أما في المخيمات في المنطقة الأولى فيتم استخدام "الكرفانات" كغرف صفية داخل المخيم، إذ يتواجد في كل منها حوالي 40 طالب/ة، كما ينطبق ذلك على المخيمات النظامية في المنطقة الثانية، ففي كل خيمة يتواجد حوالي 45 طالب/ة ضمن الخيمة الواحدة حالياً. وقد أثر القرار الصادر من مديرية التربية في إدلب بمنع ترسيب أي طالب ضمن المراحل الدراسية الأولى لتكدس وزيادة أعداد الطلاب ضمن الغرفة الصفية. أما في المخيمات العشوائية غير المدعومة من المنظمات فتكون المدرسة عبارة عن خيمة يقل عدد الطلاب فيها عن 20 طالب، وهذا مؤشر على تسرب الطلاب في المخيم الذي يسكن كل خيمة فيه عائلة بكل أفرادها. من جهة ثانية، تبرز مشكلة أخرى تتمثل في مدى استيعاب جميع الطلبة باختلاف ظروفهم الصحية والاجتماعية، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإعاقات إثر القصف والأعمال العسكرية، فلم يتم النظر إلى ضرورة التسهيلات للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة داخل بناء المدرسة، (فمن أصل 878 مدرسة تم تقييمها يوجد فقط 23% من الطلاب ذوي الاحتياجات متواجدين فيها)،[15] مما يدل على أن العديد من الطلاب أصحاب الإعاقات محرومون من التعليم، لعدم توفر تسهيلات داخل المدرسة، أو لصعوبة وصولهم للمدرسة أساساً.

3. مستوى الأمان داخل البيئة المدرسية

تتمتع غالبية المدارس بمستوى أمان داخل المدن، ولا ينعكس ذلك على وضع مدارس المخيمات، التي لا يتم مراعاة الأمان فيها، وذلك بسبب طبيعة تشييد المخيم، وعدم النظر لذلك عند القيام بالمخطط الهندسي عند إقامته، مثل مستوى ارتفاع النوافذ، ووجود قضبان حديدية تحمي الطفل من الوقوع.[16] كما يلحظ اختلاف واضح بين منطقتي الدراسة من حيث وجود مقاعد دراسية، إذ تتميز المدارس التي شُيدت حديثاً من قبل المنظمات في المنطقة الأولى بمقاعد حديثة ومتناسبة مع حجم الصفوف، بينما الوضع يختلف في إدلب، حيث المدارس غير المدعومة من منظمات، وتكون

[15] تقرير المدارس في سورية، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار السابع، 2022، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 20-11-2022: https://shortest.link/7E3x

[16] مقابلة فردية معمقة أجراها مركز عمران مع خبير حماية الطفل في منظمة إحسان، منطقة إدلب، تاريخ المقابلة 7-11-2022.

المقاعد فيها أقل جودة، ويمكن أن يجلس فيها 4 طلاب، بينما يبلغ حجمها الاستيعابي بالحد الأقصى ثلاثة طلاب، ويشكل الالتصاق عاملاً مهماً في نقل الأمراض المعدية، وتقييد حرية الطالب أثناء الحصة الدرسية.

ويزداد الوضع سوءاً في المخيمات حيث تخلو معظم المخيمات العشوائية من مقاعد أساساً، مما يضطر الطلاب للجلوس على الأرض في الشتاء مع انخفاض درجات الحرارة.

صورة توضح طريقة جلوس الأطفال لتلقي الدروس في فصل الشتاء [17]

[17] عبد الله البشير، مدارس الشمال السوري تخطي مرارة الجهل تحت اي ضغط، مقال في العربي الجديد، 17-9-2022، تم مراجعة الموقع بتاريخ 20-11-2022: https://shortest.link/7EuB

4. مساحات اللعب والأنشطة الحركية

تختلف المنطقتان في مؤشر المساحات التي تستخدم من أجل لعب الأطفال "الباحات"،[18] ففي ريف حلب الشمالي بمدنه الكبرى مثل إعزاز والباب وعفرين، يوجد مدارس حديثة، فيها ساحات لعب، وأحياناً يوجد بعض الألعاب للمرحلة الابتدائية الأولى، ونجد رسومات وألوان على جدران المدارس، نتيجة جهود المجتمع المحلي والمبادرات التطوعية (بدعم مادي من المنظمات)، بينما يفقد ذلك في مدارس إدلب التي لا تدعمها المنظمات، فتلك المدارس بدون ألعاب، أو ألوان أو رسوم، وتبدو هذه المدارس باهتة، تخلو من أي صور ولوحات ملونة، تشكل الجاذب البصري للطالب/ة نحو مدرسته. ويجدر ذكر أن البناء التقليدي في سورية للمدارس قبل 2011 يشبه " تصماميم السجون" من حيث الهندسة والألوان، وبقيت بعض المدارس على حالها دون إعادة النظر بهذه الجزئية التي تعطي الطالب شعوراً بالضيق، مما يولد النفور من المدرسة.

أما في المخيمات غير النظامية والتجمعات السكنية العشوائية في كلا المنطقتين، فتتداخل باحات الخيم التعليمية مع الشارع، ولا يوجد اهتمام بوضع سور للمدارس، الأمر الذي أدى لحوادث دهس عدة للطلاب، ويصل الأمر لعدم وجود باحات للاستراحة، مما يجعل الأطفال يعودون لمنطقة المخيم، للعب في المساحات الفارغة وغير المجهزة أو المعدّة لأي نشاط.

5. الخدمات الصحية

تعاني المدارس من نقص في عدد دورات المياه بشكل عام في كل المناطق، (ففي منطقة الباب هناك مدرسة سعتها 1000 طالب فيها 4 حمامات).[19] وتتوالد عن هذه المشكلة مشكلة أخرى تتعلق بالخصوصية، فالحمامات مشتركة في أكثر من نصف المدارس، ولا يوجد حمام خاص للإناث وآخر للذكور، مما يجعل الإناث أقل استخداماً لدورات المياه، وبالتالي يتعرضن لأمراض صحية، إذا اعتبرنا أنهن يقضين أكثر من 5 ساعات داخل المدرسة. وإذا أسقطنا هذه المشكلة على واقع المخيمات نجد

[18] الباحة هي المكان الذي يقضي فيه الأطفال فترة الاستراحة. وتقسم الفترة المدرسية إلى استراحتين مدة كل منها 15 أو 20 دقيقة، وفيها يأكل الأطفال، ويلعبون، ويستخدمون دورات المياه. وشكل المكان فراغ ملاصق لبناء المدرسة على الأرض نفسها، وحدوده جدران البناء المدرسي الخارجي.

[19] رأي أحد االمدرسين في مجموعة تركيز في مدينة الباب، تم إجراء المقابلة بتاريخ 9-9-2022.

الأمر يزداد سوءاً، فهناك العديد من الخيم التعليمية لا تحوي حمامات ضمن النطاق المكاني نفسه، مما يجعل الطلاب بحاجة للعودة للمخيم لدخول الحمامات.

ومع انتشار مرض "الكوليرا "في مناطق شمال سورية منذ مطلع شهر أيلول عام 2022 ،[20] حاولت الدراسة معرفة مصادر مياه الشرب داخل المدارس، ومدى تعقيمها، خصوصاً مع شح المياه إثر العوامل المناخية، والاقتتال بين الأطراف على الموارد المائية، واستخدامها كورقة ضغط، وتعمل بعض المنظمات على إنشاء مشاريع استجرار مياه وتنقيتها، ولكنها لا تكفي لتحقيق ربع الاحتياج، إذ يوجد 120 محطة معقمة لاستجرار المياه في منطقة حلب بمدنها كافة، من أصل301 محطة مياه.[21]

كما تشترك الخزانات التي يشرب منها الطلاب مع الخزانات التي تمد دورات المياه بالماء للنظافة الشخصية في المدارس عامة، ويزداد الوضع سوءاً في المخيمات، وخصوصاً العشوائية منها، التي تعتمد على شراء المياه بالصهاريج، وهذا أمر غير وارد مع وجود الفقر المدقع، مما يدفع أهالي المخيمات لجلب المياه من الآبار الارتوازية القريبة، أو الترع المتفرعة من الأنهار، في حال وجودها، ما يعني استخدام مياه مكشوفة عرضة لانتشار الأوبئة داخل المدارس في المخيمات.[22]

6. المدارس وموارد الطاقة

انعكست أزمة الطاقة التي تعاني منها المنطقة بظلالها على التعليم، فهناك حاجة ماسة للوقود في الشتاء، والمراوح الهوائية في الصيف، علماً أن فرقاً ملحوظاً في هذا المستوى يسجل ما بين المنطقة الأولى والثانية، حيث يتم إمداد المدارس في المنطقة الأولى بمادة المازوت المستخدمة للتدفئة بما يكفي ربع وقت الدوام، بينما في إدلب المدارس غير المدعومة من قبل منظمات لا يوجد فيها أي وسيلة للتدفئة داخل الصفوف. أما داخل الخيم فالوضع أشد قسوة، حيث لا تدفئة ولا جدران ولا أبواب تقي من العوامل المناخية، ولو بالحد الأدنى. والمشترك بين جميع المناطق عدم وجود الكهرباء أثناء

[20] عبد الله البش، الكوليرا يصل إلى الشمال السوري، العربي الجديد، 22-9-2022 تمت مراجعة التقرير بتاريخ 20-11-2022: https://2u.pw/R0VRWs

[21] منصور حسين، البحث عن ماء نظيف شمال سوريا، جريدة الجمهورية، تشرين الأول 2022، تمت مراجعة المقال بتاريخ 20-11-2022: https://shortest.link/7Ejp

[22] الكوليرا في إدلب: تخوف من انتشار واسع للمرض في المخيمات في سوريا، تقرير مصور على قناة يوتيوب التابعة لbbc، 5-11-2022 تمت مراجعة الموقع بتاريخ 20-11-2022 :https://2u.pw/rshnIR

الدوام المدرسي، مما يؤثر على سير التعليم، حيث يمنع ذلك استخدام وسائل مساعدة للتعليم، مثل أجهزة الإسقاط الضوئي، كما يصعب القراءة والكتابة في الغرف المظلمة، وخصوصاً عند وجود دوامين، بسبب الاكتظاظ داخل المدارس.

ثانياً: الفجوات المتعلقة بالمعلم

1. الكفاية العددية للمدرسين

أدت الحرب إلى استنزاف الكوادر البشرية إثر قتل العديد من المعلمين أو اعتقالهم عند بداية الحراك الشعبي على يد قوات النظام، وإثر هجرة أعداد كبيرة منهم إلى خارج سورية بحثاً عن الأمان. وتتجسد المشكلة هنا بنقص عدد المدرسين المؤهلين وأصحاب الخبرات، ولتدارك النقص قام أصحاب القرار بتعيين المعلمين دون النظر إلى شهاداتهم أول سنين الحرب، بينما اختلف الوضع عما كان عليه حالياً بسبب افتتاح معاهد"إعداد المعلمين" التي تتوزع في مارع وإعزاز وتل رفعت وفي ريف حلب الشمالي، وفي ريف حلب الغربي في الأتارب ودارة عزة، إضافة إلى وجود كلية التربية في جامعة غازي عنتاب في مدينة عفرين، وفي جامعة حلب الحرة في مدينة إعزاز. ولكن رغم وجود عدد من المعاهد والكليات التربوية إلا أنها تتوزع في المنطقة الأولى أكثر من الثانية، وهذا ينعكس على نقص المدرسين المؤهلين تربوياً في المنطقة الثانية.

تتم عملية توظيف المعلمين حسب مسابقات تقوم بها الجهات المسؤولة عن التعليم، وتقوم وزارة التربية التركية بتعين الأساتذة بناءً على مسابقات تقوم فيها في المنطقتين.

2. البعد الجندري والمدرسون

تتقارب النسب المئوية لكلا الجنسين من العدد الكلي لأعداد الكوادر التدريسية، وتتراوح حول نصف العدد في كلا المنطقتين، وتبلغ في المنطقة الأولى 50% من عدد كلي للمدرسين /ات يصل إلى 43,638، أما في المنطقة الثانية فتبلغ 46% من عدد كلي للمدرسين/ات يصل إلى 2،643، وذلك بسبب ارتفاع عدد المدرسات في المدن الكبرى مثل إعزاز ومدينة إدلب. ولكن ذلك لا يغطي التباين في التوزيع الجندري بين المدن والبلدات، ونلاحظ انخفاض عدد المُدرسات في المدارس النظامية

والمخيمات لدى المنطقة الأولى، وتقارب عدد الإناث من الذكور في المدارس النظامية في المنطقة الثانية، بينما ينخفض في المخيمات التابعة لها بما يعادل النصف تقريباً.[23][24]

التوزيع الجندري للمدرسين والمدرسات				
التوزع الجندري حسب المدن والبلدات	المنطقة الأولى		المنطقة الثانية	
	المدارس النظامية	المخيمات	المدارس النظامية	المخيمات
المكان	ريف حلب الشمالي	جرابلس /الباب	إدلب	سرمدا
ذكور	2.497	104	5,134	240
إناث	1,789	50	5,837	141

الجدول رقم (5): يوضح التوزيع الجندري للمدرسين/ات حسب المنطقتين مابين المدارس النظامية والمخيمات
المصدر بيانات وحدة تنسيق الدعم

يتكون الكادر من كلا الجنسين في المدارس المختلطة، أما في المدارس التي فيها جنس واحد من الطلبة يكون أغلب الكادر من الجنس نفسه، ولهذا الخلل أثر على الطالبات بكل الفئات العمرية في كلا المنطقتين، ففي الثانوية تمنع البنات في المرحلة الثانوية من إكمال الدراسة في حال لم يتوفر كادر من الإناث، ففي بعض الثقافات يعد الاختلاط من المحظورات، وتسود النظرة الاجتماعية فيما يخص العمر المناسب للزواج عند الفتيات من 16-18 سنة. أما في الصفوف المتوسطة حيث مرحلة البلوغ والمراهقة وما يصاحب ذلك من تغيرات نفسية وجسدية تكون المدرسات أقدر على التعامل مع الفتيات، في ظل الحاجز الثقافي الذي يقف عائقاً في وجه قدرة المدرسين الذكور على التعاطي مع أمور تسبب حرجاً للطالبات.

كما ينعكس أثر نقص المدرسات عند الفئات العمرية الأصغر في المرحلة الأولى من المدرسة، حيث يحتاج الطفل بديلاً مؤقتاً عن الأم، يستطيع التعامل معه عاطفياً وجسدياً في فترة الانفصال عن أسرته وذهابه للمدرسة، وهذا الأمر يشكل صعوبة عند المدرسين الذكور خصوصاً في ظل نقص التدريبات حول آليات التعامل مع الطلبة بما يتناسب مع الخصائص النفسية والجسدية والعقلية

[23] تقرير المدارس في سورية، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار السابع، 2022، ص 123، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 20-11-2022: https://shortest.link/7E3x

[24] تقرير المدارس في مخيمات الشمال السوري، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار الخامس، 2022، ص75، تمت مراجعة التقرير بتاريخ20-11-2022: https://2u.pw/0PevW

لكل فئة عمرية. ورغم أن نقص التدريبات ينطبق على الكوادر النسائية أيضاً إلا أن المدرسات يملُكن الحد الأدنى من هذه المهارات التي تم اكتسابها بحكم الأدوار الجندرية التي تعطى للمرأة في المجتمع، والتي تشمل الرعاية والحماية والاهتمام سواء كانت أماً أم زوجة أم أختاً.

3. كفاية التعويضات المالية عند المدرسين

تسهم أسباب أخرى عدة في العجز العددي والنوعي في الكادر التدريسي، منها ما هو ذاتي يتعلق بالمدرس، ومنها ما هو خارجي كتدني الرواتب في مناطق شمال غرب سورية، ويتراوح راتب المعلم في ريف حلب الشمالي مابين 1200-1400 ليرة تركية،[25] الأمر الذي جعل من مهنة التدريس عملاً لا يكفي لتحقيق الكفاية المادية قياساً إلى غلاء المعيشة. وأصبح المعلم أمام خيارات عدة، إما ترك التدريس والاتجاه للعمل في مهنة أخرى، أو العمل الإضافي بعد الدوام المدرسي، وغالباً يكون أحد الأعمال المهنية، التي تؤثر على طاقته الجسدية أثناء القدوم للمدرسة في اليوم التالي، أو الاتجاه نحو التعليم الخاص وترك التعليم العام. ولا تختلف هذه الأسباب في المنطقة الثانية مع فرق وحيد وهو اعتمادها على نظام المتطوعين من المعلمين في ظل عجز وزارة التربية التابعة لـ"حكومة الإنقاذ" عن تأمين رواتب المعلمين، مما دعى المنظمات لدعم بعض رواتب المعلمين في الحلقة الأولى، وأحياناً في الثانية، وتصل الرواتب المدعومة من المنظمات إلى ما يقارب 200- 300 دولار أميركي، ولكنها متقطعة وغير ثابتة، ولا تشمل العطل الدراسية، وترتبط بعوامل غير مستقرة حسب توجهات المانحين وموازناتهم السنوية، مما يؤدي لتوقف كامل عن دعم مساحة جغرافية معينة، وبالتالي إيقاف التعليم، (حسب إحصائية قامت بها وزارة التربية في "حكومة الإنقاذ" بلغ عدد المدارس التي يتم دعم رواتب المعليمين فيها من قبل منظمات في الحلقة الأولى والثانية 944 مدرسة، 660 منها مكفولة أغلبها في الحلقة الأولى، و284 منها تعمل بشكل تطوعي ما يقدر بـ6156 معلم متطوع).[26] مع الأخذ بالحسبان عدم وجود دعم يكفل رواتب المدرسين في المرحلة الثانوية.

[25] عمر يوسف، تكاليف باهظة ومدارس بلا معلمين وكتب، موقع الجزيرة الإخباري، 9-2022، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 7-11-2022: https://2u.pw/UotZH

[26] محمد وليد جبس،إحصائية تكشف عدد المدارس المدعومة، بلدي نيوز، أبريل، 2022، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 7-11-2022: https://2u.pw/v9kJz

4. الكفاءات والخبرات الخاصة بالتعليم عند المدرسين

تتراوح الخبرات المهنية والعلمية عند المعلمين بين خريجي جامعات باختصاصات لا تتعلق بمهنة التدريس (33%* وبين من هم طلاب لم يتخرجوا من الجامعات بعد، وصولاً إلى معلمين غير ثابتين حاصلين على شهادات ثانوية وأقل، ويبلغ نسبتهم في مناطق شمال سورية (36%).[27]الأمر الذي أسهم في انخفاض جودة التعليم، وبحكم افتقاد المدرس للشهادة الجامعية المتعلقة بالتربية والتعليم يفتقد المعلم التكنيك الخاص بالتدريس، ويختلف الأمر بشكل جذري عند تحليل هذه النقطة داخل البنية التعليمية في المخيمات النظامية (حيث تبلغ نسبة المعلمين ممن لديهم شهادات تتعلق بمهنة التدريس 86%).[28]

ويرجع ذلك لسببين: تقلص فرص العمل داخل هذه المخيمات مما يجعل الدراسة التي تتعلق بالتعليم توجهاً عند الطالب الثانوي من أجل ضمان مهنة تدر له دخلاً، والسبب الآخر وجود دعم مقدم من قبل المنظمات لجزء كبير من المخيمات مما يشكل حافزاً للعمل في التعليم. ولكن في المخيمات غير النظامية تتناقص الكفاءات التربوية عند المدرسين حيث ينقطع الكثير من الطلاب عن إكمال الدراسة وبالتالي التحصيل الجامعي الذي يمكن استثماره بالتدريس. كما أن عدم وجود دعم من منظمات للرواتب جعل المعلمين أصحاب الشهادات الجامعية يفضلون العمل خارج المخيم. كما يوجد نقص كبير لمعلمي المواد العلمية كالفيزياء والكيمياء والرياضيات في البيئات المدنية والريفية والمخيمات في كلا المنطقتين، مع تحسن في عدد هذه الخبرات في المنطقة الأولى.

5. الرضا الوظيفي عند المدرسين

ساهم الخلل في توزيع التعويضات المالية في إحداث تداعيات اجتماعية، إذ قامت تحركات محلية عدة من قبل المعلمين أخذت منحى الاحتجاج والإضرابات، ففي المناطق التابعة للإشراف التركي قام

---

[27] تقرير المدارس في سورية،وحدة تنسيق الدعم، الإصدار السابع، 2022،ص 126، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 6-11-2022: https://shortest.link/7E3x

[28] تقرير المدارس في مخيمات الشمال السوري، وحدة تنسيق الدعم، الإصدار الخامس، 2022، ص 75، تمت مراجعة التقرير بتاريخ20-11-2022: https://2u.pw/0PevW

المعلمون "بإضراب العز والكرامة"احتجاجاً على تدني الرواتب،[29] وقبل ذلك قام المعلمون في مدينة إدلب بإضرابات "الكرامة للمعلمين"، وفي المناطق التابعة للمدينة شاركت مدارس عدة بالإضرابات، من خلال الانقطاع عن التدريس حتى إعطاء التعويضات المالية للمعلمين المتطوعين.[30] وانعكست هذه الإضرابات على حركة التعليم، وتم تعطيل العديد من المدارس على إثر ذلك، مع بقاء بعض المدارس مفتوحة في ظل فوضى تسبب بها النقص الهائل بعدد المعلمين. لم تكن هذه الاحتجاجات المحلية للمعلمين الأولى، التي تم على أثرها تعطيل المدارس وانقطاع الطلاب عن التعليم بسبب سوء الظروف المعيشية والمهنية التي يعاني منها المعلم، ما يعكس مؤشر عدم الرضا الوظيفي، والذي بدوره ينعكس على شكل نفور من المهنة، ويسهم في انعدام رغبة المعلم في تطوير إمكانياته ورفع قدراته الوظيفية في مجال عمله، الذي يستمر فيه فقط من أجل المحافظة على مصدر للدخل.

أما في المجتمعات الأكثر فقراً وإهمالاً مثل المخيمات وأماكن السكن العشوائية فتزداد الحاجة لرفد التعليم بالكوادر الكافية والمؤهلة (حيث يحتاج 1.4 مليون طفل في المخيمات لخدمات تعليمية).[31]

6. مؤشرات الأمن المباشر عند المدرسين

لايشعر المعلم بالأمان مع وجود مناطق تحكمها فصائل متناحرة، وليس فيها ضبط للسلاح كما هو الحال في المنطقة الأولى، وفي المنطقة الأخرى رغم الضبط الأمني المشدد في المنطقة، وضبط أكثر فعالية للسلاح في الحياة المدنية إلا أن مهددات الأمن من نوع آخر، وترتبط بحرية الرأي والتعبير والخوف من تجاوز الخطوط الحمراء لـ"هيئة تحرير الشام"، وهذا يضع المعلم تحت ضغط نفسي يخلقه الهاجس الأمني بأنه تحت المراقبة والاعتقال في أي لحظة بتهم مختلفة ليس لها علاقة بمهنته كمعلم. إن النسبة الأكبر لعمليات الاستهداف يكون ضحيتها من المدنيين في كلا المنطقتين، ولكنها أعلى في المنطقة الأولى.

---

[29] منهل باريش، إضراب المعلمين في شمال سوريا يتواصل، القدس العربي، 24-9-2022، تمت مراجعة الموقع بتاريخ20-11-2022: https://2u.pw/m8CZYA

[30] لم نعد نحتمل..إضراب "الكرامة للمعلمين" ودعوات لـ"احتجاجات" في إدلب، السورية نت، 6-2-2022، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 20-11-2022:https://2u.pw/f9nbrS

[31]KINANA QADDOUR & SALMAN HUSAIN, SYRIA'S EDUCATION CRISIS: A SUSTAINABLE APPROACH AFTER 11 YEARS OF CONFLICT،THE MIDDLE EAST INSTITUTE بتاريخ تمت مراجعة التقرير 9 ،ص 2022،8:2022-11- https://2u.pw/q5lnb

المنطقة	عدد عمليات الاغتيال	عدد الضحايا بين قتيل وجريح	نسبة الضحايا من المدنيين
درع الفرات	31	166	79%
نبع السلام	6	20	%70
عفرين	14	95	56%
إدلب	22	41	%61

الجدول رقم (6): يوضح رصد مركز عمران للدراسات الاستراتيجية للاغتيالات
خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين شهري (تموز – كانون الأول) من سنة 2021

ثالثاً: الإشكاليات المتعلقة بالمناهج والكتب والوسائل التعليمية المساندة

1. التعديلات التي طرأت على المناهج

قامت الحكومة السورية المؤقتة بتعديل المناهج التي وضعتها حكومة نظام الأسد في 2010، وتم إلغاء الصور التي تمثل بشار الأسد ووالده، وتم تعديل بعض الدروس في مواد اللغة العربية والاجتماعية، وتم إلغاء مادة القومية، ثم بعد ذلك تم تعديل المنهاج مرتين على يد منظمات غير حكومية هي: جمعية شام الإسلامية وجمعية علم.[32] ولكن على وتيرة التغيرات نفسها التي لا تمس المضمون في داخل المناهج، وذلك بسبب الافتقار إلى الكادر المطلوب لوضع المناهج المناسبة بناءً على التغيرات السياسية والاجتماعية التي جرت في البلاد، إضافة إلى الإنهاك الاقتصادي, أي افتقرت العملية التعليمية إلى الأدوات اللازمة للتغيير. ويتم إعطاء هذا المنهاج المعدل في كلا المنطقتين، إلا أن كل منطقة تحذف أو تضيف قسماً من المناهج وبعض الكتب حسب توجهات أصحاب القرار، مثل إضافة اللغة التركية في المنطقة الأولى، وحذف أجزاء من الكتاب المدرسي بسبب عدم القدرة على إعطائه بشكل كامل في المنطقة الثانية. ولَحق تلك التغيرات إلغاء المواد التي فيها أنشطة مثل الموسيقا والفنون في كلا المنطقتين.

كما ألغيت برامج الحاسوب من المدارس بسبب غياب الأجهزة ونقص الكفاءات لإعطاء مواد متطورة تقنية وفنية تساعد الطالب على ربط هذه المهارت مع الحياة. مما شكل تحدياً أمام تطلعات جيل اليوم الذي يبحث عن التجديد عبر الانطلاق في الفضاء الالكتروني الواسع.

[32] نمر حكواتي، التعليم في مناطق الشمال السوري (عفرين جرابلس إعزاز الباب)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020، ص 11، تمت مراجعة التقرير بتاريخ 19-11-2022: https://2u.pw/yTFK8

2. مؤشر فقر التعليم

لم تنجح المناهج المدرسة في تأهيل الطلاب إلا في الحد الأدنى، وبسبب الانقطاع عن التعليم، وجمود القدرات الذهنية عند الطالب وتراجعها، يصل الطالب الصف التاسع ولا يعرف القراءة والكتابة باللغة العربية بشكل صحيح.

قياساً على مؤشر فقر التعلم الذي يرصد جودة التعليم من خلال مهارتي القراءة والفهم عند الأطفال في سن العشر سنوات أي طلاب الصف الرابع،[33] وجدت الدراسة أن شريحة واسعة ممن هم في عمر 15 سنة في كلا المنطقتين لايستطيعون كتابة نص بلغة صحيحة وتعبير واضح، وتبلغ شدة المشكلة أقصاها في المخيمات غير النظامية، من حيث ضعف الطلبة في كتابة الحروف العربية بشكل صحيح.

3. الاستثمار في التعليم

لا تراعي المناهج الموضوعة السياق السوري الذي يعيش في ظل أزمات اقتصادية معقدة ومتراكبة، ولا تُمكن الفرد من اكتساب مهارات التفكير النقدي التي تساعد الأفراد على التعامل مع الأزمات الاقتصادية باستخدام الموارد والإمكانيات المتاحة، علماً أن التعليم الجيد يساعد في تأمين دخل مادي كافٍ و دائم ومستمر، يشكل الضامن للعدالة والشمول بين الأفراد.

من جهة أخرى، لا تتمتع المناهج بالشمولية، إذ يلحظ غياب التعليم المهني بسبب عدم القدرة على افتتاح تلك المدارس التي تحتاج تجهيزات وتكلفة تشغيلية، إضافة لتوجه عند الأهالي إذ يفضل معظمهم تعليم أبنائهم في سوق العمل بدلاً من إرسالهم للتعليم المهني، وإن وجد هذا النوع من التعليم فهو غير كفء، مما يشكل فجوة ما بين متطلبات سوق العمل ومشاريع التعافي المبكر، وما بين المخرجات التي تؤمن المهنيين المؤهلين أكاديمياً. ولكن تعود جذور إهمال التعليم المهني إلى ما قبل 2011، فقد كانت طبيعته الوظيفية تتلخص باستيعاب أعداد الطلبة من المرحلة الإعدادية الذين نجحوا بتحصيل علمي منخفض.

[33] What is Learning Poverty, The World Bank, April,2021 :2022-11-7 تمت مراجعة الموقع بتاريخ ,https://2u.pw/gv30i

4. الصفات البنيوية للمنهاج

يعتمد المنهاج على التلقين والحفظ والتكرار، مما يجعل الذاكرة وقتية لا تسمح برسوخ المعلومة، كما أنه لا يرتبط بتنمية القدرات التحليلية والإبداعية عند الطلبة. لذلك فشل في تنمية المهارات الذهنية التي تتعلق بالتذكر والانتباه والإدراك ومحاكاة المشكلات، لتغدو المعلومات بدون قيمة حقيقية ملموسة تذكر، فالمناهج والمعلومات وسيلة فقط للانتقال من صف دراسي إلى آخر.

وفي سياق متصل فإن ملامسة المناهج للواقع ومدى قدرتها على تفعيل المعلومات بشكل حقيقي منخفض، إذ تنفصل المعلومات الموضوعة ضمنها عن سياق الاحتياجات الإنسانية للأزمة في سورية، كما أنها تبتعد عن تناول قضايا تخص تحقيق المطالب الشعبية في سورية في الحرية والعدالة والديمقراطية، ويفتقد المنهاج مادة تحتوي على معلومات المواطنة الفعالة التي تساعد على بناء هوية وطنية وفكرية ومعرفية وتؤكد على حقوق الإنسان وكرامته.

لم تغط المناهج ظروف الحرب وتبعاتها وأحداثها، والتغيرات الدينامكية التي حصلت، وبقيت تعتمد على ما وُضع وقت الاستقرار رغم اختلاف السياق بكل حيثياته، ولم تراعي المشكلات الاجتماعية التي أفرزتها ظاهرة النزوح وتغير البيئة الثقافية للطلاب. كما تخلو المناهج من أي معلومات تتعلق بالتدريب على عمليات التواصل اللاعنفي وقبول الآخر، وهو ما تحتاجه برامج بناء السلم الأهلي، وما تقتضيه من ترسيخ ثقافة قبول الآخر، وممارسة آليات بناء التوافق بين الأفراد وتذويب الخلافات المناطقية.[34]

5. البعد الديني للمناهج

ازداد زخم المناهج التي تعتمد على المواد الدينية بشقها الرسمي عبر المدارس الشرعية، على سبيل المثال في المنطقة الأولى فقط هناك عدد من الثانويات الشرعية تغطي إعزاز- قباسين - تركمان بارح – مارع – جرابلس – الباب - عفرين، وكان لهذا التوسع انعكاس على إقبال الطلاب عليها، فبعد فشل التعليم الأدبي والعلمي في تحقيق نتائج ملموسة توجه الطلبة للتعليم الديني. أما فيما يخص المنطقة الثانية التي تعتمد فيها "هيئة تحرير الشام" على الإيديولوجيا الدينية، فقد عززت دور

[34] رأي اخصائي نفسي يعمل في مدينة، تم إجراء مقابلة معمقة معه عبر تقنية الزوم بتاريخ5-11-2022.

المدارس الدينية والتي من أبرزها "دار الوحي الشريف"، التابعة اسمياً لوزارة الأوقاف، وضمنياً تشرف على تعيين موظيفها لجان من "هيئة تحرير الشام" والتي توجه المناهج بشكل صريح نحو التشدد، وهذا ما تؤكده صور لقادة جهادين موجودة داخل المناهج.[35]

رغم انتشار هذه المدارس في كلا المنطقتين، ولكنها أكثر عدداً وتنظيماً واستقطاباً في المدن الواقعة تحت نفوذ "حكومة الإنقاذ"، إذ حرصت القوة المسيطرة في بعض المدن على تهميش المعايير العلمية والموضوعية للتعليم، واستبدالها بنوع متشدد من التعليم سعياً لجعلهم قوة بشرية تدعم النسق السلطوي من حيث الركود والقدم. ويتم خلال إعداد الدراسة مناقشة إلغاء مادة الفلسفة في المنطقة الثانية، بسبب ادعاءات يسوق لها المسؤولون في وزارة التربية والتعليم أنها "تنشر الكفر بين الطلاب".[36]

6. الكتب والوسائل التعليمية المساعدة

تتأخر طباعة الكتب إلى ما بعد بداية العام الدراسي بعدة أشهر، وتُطبع من قبل الجهات الحكومية التركية في المنطقة الأولى، أما في المنطقة الثانية فقد تم رصد نقص هائل في أعداد الكتب، وغالبية الطلاب يستخدمون كتباً مستعملة أكثر من مرة، تفتقد الأنشطة الداعمة فيها أكثر من نصف فعاليتها، لأن هذه الكتب تكون محلولة التمارين من الطلبة الذين استخدموا الكتاب سابقاً، إضافة إلى أن غلاء الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية عند الأهل أدت إلى اعتماد طلبة المرحلة الثانوية على الملخصات والاستغناء عن شراء الكتب.

أما في المخيمات التي لا تتلقى دعماً من أجل توزيع الكتب، يشترك أكثر من طالب بكتاب واحد، ويتم نسخ صورة عن الدرس وتوزيعه ورقياً. وكان الحد الأدنى لآلية وصول المادة الدراسية للطلبة يتم من خلال تصوير الدرس عبر كاميرا هاتف محمول خاص بالمدرس، وإرسال صورة الدرس للأهالي من أجل المتابعة وكتابة الوظائف.

---

[35] وائل عصام، سيرة «خطاب الشيشاني» تدرس في مدارس إدلب... واتهامات لـ«تحرير الشام» بأدلجة التعليم،25-4-2022، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 20-11-2022:https://2u.pw/DJ9lwQ

[36] مقابلة فردية معمقة قامت بها الباحثة مع مسؤول إداري يعمل في وزارة التربية والتعليم في مدينة إدلب رفض ذكر اسمه -تم إجراء المقابلة معه عبر تقنية الزوم بتاريخ24-8-2022

من جهة أخرى، تحتاج الدروس لوسائل إيضاحية تربط الحواس مع التعلم، وتقوم على التجارب والمشاهدات الفعلية لمعلومات المنهاج الموضوع، كما تعاني كلا المنطقتين من نقص الوسائل الكلاسيكية الأساسية مثل مجسمات خرائط، الوسائل التعليمية الحديثة – مخابر – حواسيب وملحقاتها – أجهزة سمعية وبصرية، لذلك تبقى المعلومات في إطارها النظري دون ربطها بالتجربة أو الوسائل الإيضاحية، التي تعتبر دليلاً يوضح ويعمق المعلومة داخل العقل.

رابعاً: الفجوات المتعلقة بالطلبة

1. الطلبة والحاجة للتعليم

تزداد حاجة الأفراد في مناطق شمال غرب سورية إلى التعليم، تزامناً مع استمرار حالة "وقف إطلاق النار" وتخفيض مستوى الاشتباكات، فقد دخل المجتمع في حالة من الثبات نوعاً ما، إذ يظهره تقرير مكتب الاستجابة الإنسانية لعام 2022 حجم الاحتياج: (المحتاجون للتعليم في سورية 6,6 مليون شخص، 18% منهم تركوا المدرسة، ونصف الأطفال غير الملتحقين بالمدارس لم يلتحقوا من قبل، وتبلغ معدلات عدم الحضور إلى المدارس في إدلب 28% وفي حلب 26%، وعند تقييم مكتب الاستجابة الإنسانية للاحتياجات التعليمية تبين أنه من أصل 1017 مخيم هناك 196 مخيم في الشمال الغربي ملتزم بالمدرسة، كما يحضر أقل من 2% من الأطفال خدمات التعليم غير الرسمي).[37]

2. التسرب الدراسي

يشكل إعادة تدوير الفقر من أهم نواتج التسرب على المنظور البعيد، وقد يفقد هذا الجيل من الأطفال خارج المدرسة ما مجموعه 21 تريليون دولار من الدخل مدى الحياة بالقيمة الحالية، أو ما يعادل 17% من إجمالي الناتج المحلي العالمي عام 2022، وهو ارتفاع حاد عن تقديرات عام 2021 التي تشير إلى خسارة قدرها 17 تريليون دولار.[38]

[37] تقرير الاحتياجات الإنسانية في سورية، مكتب العمل الإنساني، 2022،ص 67،تمت مراجعة التقرير بتاريخ 24-11-2022: https://2u.pw/MBHjGK

[38] بيانات البنك الدولي، تشرين الأول، 2022، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 6-11-2022: https://bit.ly/3cHJ1S0)

تختلف أسباب ونتائج التسرب باختلاف المعطيات والمتغيرات، فهي تتراوح ما بين متغيرات نفسية المنشأ، وأخرى اجتماعية المنشأ، فالعلاقة بين المتغيرات لزومية وتابعة في الوقت ذاته، ويمكن حصرها وتفصيلها على النحو الآتي:

- الشعور بالخجل والعار بسبب اختلاف الأعمار: أدى انقطاع الطلاب عن مدارسهم لفترات زمنية مستمرة أو متقطعة إلى اختلاف العمر الزمني بين طلاب الصف الواحد، ويتم دمج الطلاب حسب الصف، فطلاب بعمر 12 سنة موجودون مع طلاب بعمر 9 سنوات، رغم اختلاف التكوين الجسدي والقدرات العقلية بين المرحلتين العمريتين.
- تناقص الرغبة بإكمال الدراسة الثانوية بسبب ضبابية المستقبل وضيق الفرص الجامعية، وبالتالي تناقص فرص العمل المرتبطة بالتعليم الجامعي. ويلعب موضوع الاعتراف بالشهادات الأساس الفصل في قناعة الطالب بعدم جدوى إكمال التعليم، على الرغم من افتتاح عدد من الكليات، مثل: جامعة غازي عنتاب التركية، وباشاك شهير، وجامعة حلب الحرة، وجامعة إدلب الحرة، والشام، والنهضة، وغيرها إلا أن طلبة الثانوي يتجهون لجامعة غازي عنتاب بسبب اعتراف الحكومة التركية بشهادتها، ووجود تخصصات عدة فيها: (اقتصاد الباب - علوم إسلامية في إعزاز، كلية التربية في عفرين- 3 معاهد في جرابلس) ولكنها تشترط وجود اليوس، وهو معيار القبول الجامعي للأجانب، فيه رياضيات، ذكاء، ومنطق، وهندسة، وهذا مكلف مادياً في المنطقة الأولى.

أما في المنطقة الثانية فوجدت جامعات خاصة باختصاصات أقل، وتعاني من إشكاليات تتعلق بمصدر الشهادة التي لا تمكن من إكمال الدراسة إلا داخل مناطق سورية، مما يجعل طلبة الثانوية يخرجون لسوق العمل بدلاً من صرف سنين في التعليم بدون شهادة قوية علمياً. علماً أن الشهادات الجامعية في كلا المنطقتين غير حاصلة على اعتراف دولي، إلا أن الفرص أوسع في المنطقة الأولى، من حيث تعدد الاختصاصات والجامعات واعتراف بعض الدول بالشهادة الثانوية الصادرة عن الحكومة السورية المؤقتة. ولكن يبقى تأثير هذا العامل ضعيفاً في تشجيع الطلبة على إكمال التعليم الثانوي.

- تزداد نسبة الفقر في المجتمع السوري بشكل عام، فحسب تقرير شهر حزيران 2022 لليونيسيف: 2.4 مليون طفل خارج المدرسة و1.7 مليون معرضون لخطر التسرب بسبب الفقر، حيث يعيش 9 من أصل 10 من السكان في حالة فقر، ويواجه 60% من السكان في سورية خطر الجوع.[39] وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح خصوصاً عند ساكني المخيمات. وبناءً على ذلك يرتفع عدد الأهالي الذين تخلوا عن تعليم أولادهم من أجل الانخراط في سوق العمل، وتحول الطلبة إلى أفراد مُعيلين لأسرهم، حيث أسهم ذلك في استغلال حاجة الأطفال للعمل من قبل أصحاب الأعمال الراغبين بيد عاملة رخيصة. وتتوزع عمالة الأطفال على كل مناطق شمال غرب سورية، ولكنها تتركز في المخيمات والمناطق العشوائية لكلا منطقتي الدراسة بشكل أكبر من مدنها، وتَكون طبيعة هذه المهن مجهدة للبنية الجسدية، ولها ارتدادات صحية، مثل العمل في معامل الفحم وحراقات النفط، وتدوير الحديد الناتج عن مخلفات الأسلحة الحربية.[40]

تكثر عمالة المتسربين بين الذكور وتتناقص عند الإناث اللواتي يعملن في مهن أقل إجهاداً، مثل جمع البلاستيك والتقليب في الحاويات، وبيع المحارم على الطرقات والتسول، بينما تنعكس ظاهرة التسرب عند الإناث على حياتهن الشخصية بشكل أعمق، إذ تتجه الإناث المتسربات إلى الزواج المبكر رغبة عند الأهل بتوفير نفقاتهن عبر إلقاء العاتق المادي لمصروف البنت على الزوج. إضافة إلى أن ضيق المسكن في المخيمات وأماكن النزوح جعل الفتيات يرغبن بالانتقال لمسكن الزوج بحثاً عن الاستقلالية. إضافة لما سبق من عوامل تدفع الأهل لتزويج الفتيات وهن في عمر الدراسة هناك عامل غياب الأمن والخوف من عمليات الخطف والانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها الفتيات في المناطق التي تنتشر فيها فوضى أمنية وتناحر فصائلي على الأرض.

---

(39) Whole of Syria Humanitarian Situation Report.Unicef:2022-11-23، ص 6، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 2022. https://2u.pw/sAxNg

(40) Syria's decade-long conflict has fuelled child labour and exploitation، MiddleEastEye-11-20، تمت مراجعة الموقع بتاريخ 2022: https://2u.pw/CxRKrk

3. المقدرة المادية عند الطلبة وخصخصة التعليم

تتركّز المدارس الخاصة في المراكز المدنية الأكبر، ففي إدلب تنتشر في كل من إدلب المدينة والدانا وحزّانو وسرمدا. وتعتبر الأخيرة مركز الثقل الأكبر لهذه المدارس، وتضم في صفوفها طلاباً من مختلف المناطق. وفي ريفي حلب الشمالي والشرقي تتركز المدارس في كل من إعزاز والباب. وقد أدت هذه المدارس إلى تشكيل فرز طبقي داخل المجتمع نتيجة عدم ثبات التعليم، سواء في المدارس التي تدار من مديرية التربية في إدلب، أم التي تدار من قبل مكاتب التربية في المجالس المحلية. إلا أن نوعية التعليم المقدم في المدارس المدعومة من منظمات دولية ومحلية في المنطقة الثانية تبقى أفضل حتى من المدارس الخاصة.

يبرز الانقسام الطبقي على أساس مادي في كلا منطقتي الدراسة، وتعود مسبباته لنمو المجتمع المدني بمؤسساته وهيئاته، والذي كان سلاحاً ذا حدين، فقد عمل على التدخل المباشر، والاستجابة للأحوال الإنسانية الأساسية في بداية الصراع العسكري وحركة النزوح الداخلي، وشيئاً فشيئاً اتسعت دائرة عمل المنظمات لتشمل التمكين والمرأة، والأطفال وأمنهم الجسدي والنفسي. ولكن في الوقت ذاته أحدث شرخاً طولياً بين أفراد المجتمع من حيث طبيعة الرواتب التي تعطى للعاملين في المنظمات، والتي تفوق أضعاف ما يحصله الموظف أو المهني في البلد الذي لا يعمل داخل المنظمات، مما جعل الناس في حالة تسابق للعمل في المنظمات المحلية، وكان للمناطقية والتقرب من قوى النفوذ دور كبير في بعض التعيينات الأمر الذي كانت نتيجته تمركز الأموال بيد طبقة من العاملين في المنظمات. ومن الطبيعي أن تنعكس تلك الشروخات على الحالة التعليمية والقدرة على تحصيل التعليم الأفضل، فانقسم الطلبة إلى من هم في مدارس خاصة لهم مواصلات آمنة ومتوفرة، والدراسة مستمرة في مدارسهم، ولهم قدرة مادية على شراء الملبس المناسب لكل فصول السنة. وطبقة من أبناء العاملين بشكل يومي أو أسبوعي، والأسوأ كان سكان المخيمات الذين في الغالب لا يتوفر لهم دخل مستقر، وجلّ اعتمادهم على المساعدات، وهناك طبقة تحت المتوسطة هي أبناء العاملين في دوائر تابعة للسلطة الحاكمة، وفي كل طبقة هناك العديد من أنماط الدخل والحصول عليه، ولكن بشكل عام يتقسم الدخل الشهري لأفراد المجتمع على الشكل التالي:

الشكل (2) يوضح طبقات المجتمع حسب الدخل الشهري بناءاً على تقديرات الباحثة
بعد مقاطعتها مع بيانات المقابلات مع أفراد العينة.

يوضح الشكل أعلاه وجود الاختلالات في شكل الهرم، بسبب تقلص الطبقة المتوسطة، وتداخلها مع الطبقة الفقيرة والتي تتسع باستمرار، بسبب الأزمة الاقتصادية، وعدم الاستمرار بالعمل في بعض الأحيان.

4. مفرزات الحرب النفسية والاجتماعية على الطلاب

تؤثر الصدمات المرتبطة بالحرب سلبًا على ذكاء الأطفال، وإدراكهم وذاكرتهم وانتباههم. وينبغي للمدارس أن توفير بيئة مناسبة لتقديم خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ليشعر معظم الأطفال بالأمان مع جماعات الأقران.

ولم تحقق المدرسة دورها في تحقيق الصحة العقلية والرفاهية النفسية والاجتماعية، ولم يتم دمج برامج الدعم النفسي مع التعليم، بل بقي منفصلاً عنه، ويتم من خلال بعض الأنشطة التي تقوم بها المنظمات بشكل غير مستمر، وبقيت **مشكلة الخوف من الذهاب إلى المدرسة** في كلا المنطقتين حاضرة، وذلك في ظل الهجمات المتكررة والمستمرة على التعليم، إذ بلغ عدد ما تم استهدافه من

مدارس ما بين عامي 2011 –2021 ما يقارب 1593 مدرسة. (استهدف النظام وحلفاؤه ما يقارب 88،95% من الاستهدافات).[41]

وفي سياق متصل، ساهم النزوح المستمر، والانتقال من مكان إلى آخر، وما أحدثه من تداخل ثقافي واجتماعي لم يتم ضبطه ببرامج مجتمعية تساعد على بناء التواصل وتُحيّد الخلافات وتؤطرها بطريقة سوية، في تنامي ظاهرة التنمر بين الطلاب على أساس مناطقي، مع نزوح الكثير من الطلاب من أماكن إقامتهم الأصلية باتجاه مدن وبلدات الشمال السوري، فعلى سبيل المثال يشعر أبناء المدن الجنوبية مثل دمشق بالتنمر على أساس لهجاتهم من قبل طلاب مدينة إدلب، وتختلف حدة هذه الظاهرة حتى بين مناطق النزوح، فمن نزح من حلب إلى إدلب والعكس لا يعاني من هذه المشكلة، ولكن من نزح من ريف دمشق أو درعا أو المدن الشرقية يتم التنمر عليه على أساس لهجته، واختلاف بعض العادات والتقاليد.

وتماشياً مع ما تم ذكره، يشعر الطلبة بعدم الاستقرار في المكان بسبب عدد مرات النزوح، وخاصة سكان المخيمات، فهناك من نزح أكثر من 5 مرات. ويتنامى إحساس اللانتماء عند هذه العينة من الطلبة، فما إن يبدأ الطالب بالتكيف مع المجتمع الجديد إلا وتضطر أسرته إلى الانتقال إلى مكان آخر بحثاً عن الأمان، أو بحثاً عن عمل أفضل، وهذا ينطبق على كلا منطقتي الدراسة، مع تغيرات غير ملحوظة بين المناطق، ولكنها تظهر بشكل كبير في المخيمات العشوائية، حيث يُجبر الأفراد على البحث عن ظروف حياة أفضل.[42]

والجدير بالذكر تنامي ظاهرة الانتحار بين الأفراد ممن هم في سن المدرسة في كلا المنطقتين، إذ تم توثيق 33 حالة انتحار في إدلب وريف حلب منذ بداية عام 2022.[43] وتعددت العوامل المسببة، ما بين نفسية، نتيجة الاكتئاب، وعدم التكيف، إلى سوء الأوضاع المعيشية، والزواج المبكر، وتتم

[41] التقرير السنوي العاشر عن الانتهاكات بحق الأطفال في سورية2011-2021 ص 16 تمت مراجعة التقرير بتاريخ 7-11-2022: https://2u.pw/bsNxw

[42] مقابلة معممقة أجرتها الباحثة مع مسؤول في وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة،25-8-2022

[43] بينهم أطفال.. 33 حالة انتحار في شمال غربي سوريا منذ بداية العام، موقع سورية نت، 5-6-2022 تمت مراجعة الموقع بتاريخ 21-11-2022:https://2u.pw/2546sw

محاولات الانتحار عبر وسائل عدة، منها: استخدام المبيدات الحشرية (حبة غاز)، والشنق، ورمي النفس من مكان عالٍ.

المحور الثالث: ملامح معالجة الفجوات التعليمية

فيما يتعلق بالفاعلين الرسميين في العملية التعليمية، فعلى رغم اختلاف الإدارة في كلا المنطقتين، إلا أن بعد الفجوة يتمثل بالحوكمة ومتطلباتها المالية، وتعدد المرجعيات الإدارية، وعليه ينبغي التوجه باتجاه السياسات التالية:

1. **حملات مناصرة** تستهدف عملية تقدير الاحتياجات، مع لحظ الفجوات الكبرى في سير عملية التعليم، عبر السعي لمشاركة الفاعلين بالمؤتمرات الدولية والإقليمية المعنية بقطاع التعليم وتنميته. هذا من جهة أولى، ومن جهة ثانية ينبغي أن تستهدف عملية المناصرة إبقاء الآلية الدولية للمساعدات الإنسانية، ودخولها عبر الحدود وليس عبر الخطوط، فهي الحد الأدنى لمواجهة الاحتياج الهائل.
2. تعزيز الأدوار المحلية في عملية الإشراف على العملية التعليمية، وذلك لضمان ملائمة القرارات الإدارية مع الظرف السوري وخصوصيته، ولتأمين سياسات تراعي حجم الاحتياج العابر للعملية التقنية التعليمية بحد ذاتها.
3. قنوات متعددة للتنسيق بين الفواعل، فرفد قناة التنسيق القائمة ما بين الفاعلين مع الطرف التركي بقنوات موازية يعد ضرورة حوكمية قصوى، فمن جهة أولى تضمن عدم ظهور "عنق الزجاجة" في عملية التنسيق، وتسرّع عملية اتخاذ القرارات ومواجهة الصعوبات الطارئة، كما تسهم في مراعاة الظرف السوري وما أفرزه من تباينات بين المناطق والمدن والبلدات والمخيمات، وتجعل مخرج الحوكمة مخرجاً مرناً يتكيف مع حجم الأزمات.
4. وفي هذا السياق لا بد من أداور رئيسية لوزارة التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة، ومكاتب التربية والتعليم في المجالس المحلية في عملية التنسيق والإشراف، الأمر الذي سيسهم في تخفيف حدة تعدد المرجعيات أو على الأقل عدم حدوث تضارب بنيوي ووظيفي بينها.
5. دعم وجود هيئات استشارية للعملية التعليمية، تقترح سلسلة من الخطط والاستراتيجيات بناءً على تقدير دقيق للاحتياجات التي يتطلبها قطاع التعليم بكل مساراته، ويمكن أن تضم هذه

الهيئات خبراء تربية وتعليم، وخبراء علم نفس، وكفاءات مرتبطة بإداراة العملية التعليمية من الكوادر ذوي الخبرة الوظيفية. كما يمكن أن تقترح هذه اللجان سياسات معالجة لمتغيرات طارئة قد تشهدها العملية التعليمية، ولا ضير أن تستفيد هذه الهيئات من تجارب المنظمات الدولية المهتمة بالتعليم في بلدان النزاع.

6. التأطير الرسمي لعملية تقدير الاحتياج وعدم اقتصارها فقط على تقديرات المنظمات، إذ توضح عملية رصد دينامية تقدير الاحتياج وجود مساحات غير مغطاة من جهة، ومساحات تتكرر فيها المشاريع من جهة ثانية، وفي سياق تعزيز الإطار الرسمي لا بد من ضمان وجود أدوار لوزارة التربية والتعليم التابعة للحكومة المؤقتة، التي بدورها ينبغي لها أن تخطط لدينامية أكثر شمولية في قضية تقدير الاحتياج ومتابعة حجم الترميم في الفجوات الموجودة، وسيسهم هذا التأطير بتعزيز فعاليتها أمام الجهات الدولية من حيث التمثيل السياسي، وأمام الدول المانحة من حيث رغبة الجهات الداعمة العمل من خلالها.
7. حصر قضية تصديق الشهادات بالحكومة المؤقتة، والتي ينبغي لها العمل على تعزيز مساحات النقاش مع الجانب التركي ومع الجهات الدولية لتشكيل اعتراف دولي بشهادات الطلبة.
8. خطوات ضرورية، إذ يمكن أن تتخذ الجهات الرسمية جميعها خطوات إجرائية في سبيل تنسيق الجهود وهي:

- العمل على دعم العملية التعليمة كعملية مستمرة ودائمة من خلال تنظيم مؤتمر سنوي قبل العام الدراسي لوضع الخطط للعام الجديد وإيجاد حلول للمشاكل المستمرة كدعم عملية الامتحانات.
- العمل على حملة مناصرة في الإعلام لدعم عملية التعليم، ودعم المعلم، وتوفير الأدوات التي تمكنه من القيام من دوره داخل المجتمع.
- العمل على إنشاء صندوق دعم محلي للتعليم. ويجب أن تشترك المؤسسات البحثية مع المؤسسات التعليمية لبحث آلية إنشاء هذا الصندوق واستخدامه، من خلال اجتماع يدار من المؤسسات البحثية لصياغة مقترح حول هذا الصندوق يقدم للجهات المحلية الفاعلة.

وفيما يخص الداعمين والممولين للعملية التعلمية، فبالإضافة إلى إشكالية نقص منابع التمويل واستمراريتها فإن اختلاف الرؤى الإدارية للفواعل المحلية ساهم في خلق فجوة حوكمية في كل المناطق. يعتمد القسم الأكبر من العملية التعليمية في شمال سورية على مصادر تمويل دولية تحت بند الاحتياج الإنساني للمنطقة، ومن أجل تلافي هذه الفجوة يُقترح الآتي:

1. تعزيز مسارات التمويل السوري لعملية التعليم، والعمل على خلق دورة تمويلية سورية ـ سورية تستهدف احتياجات العملية التعليمية، سواء على مستوى التخطيط الاستراتيجي أم على مستوى تقدير حجم الاحتياج، أم على مستوى السياسات المرتبطة بدعم الطالب والمدرس بما يؤمن لهما الاستقرار والمتابعة.
2. خلق قنوات تمويلية أخرى، ويجب إشراك القطاع الخاص بعملية التمويل، فلدى هذه الجهات القدرة على الاستدانة من البنوك العابرة للدول، والوصول إلى أسواق التجارة الدولية، ولكن ذلك يحتاج وجود بيئة قانونية ومالية منظمة وضمانات أمنية.
3. دمج التعليم بخطة الاستجابة الطارئة عند تنفيذ أي مشروع، إذ ما تزال الديناميات الراهنة للتعافي لا تلحظ أنشطة التعليم في حالات الطوارئ، وبسبب تكرار المشاريع أحياناً وانعدامها في مناطق أخرى، يجب وضع خطة مقسمة إلى مراحل عدة على أساس المناطق الصغيرة المحلية، والاعتماد على مبادرات صغيرة لضمان وصول المساعدات لكل المناطق وعدم بذل جهود في غير مكانها.

أما فيما يرتبط بالبنى التحتية للعملية التعليمية، فيمكن تصدير التوصيات التالية:

1. دعم إنشاء آلية خاصة بتقدير الاحتياج للمدارس وشروطها الفنية وحسن توزعها:

إذ يتناقص عدد المدارس عن عدد الطلاب في مخيمات كلا المنطقتين، ولكن في المدن تعاني المنطقة الثانية أكثر من حيث قدرة المنظمات على بناء مدارس جديدة، لاعتبارات عدة منها ما يتعلق بقوى النفوذ، وخوف المانحين أو المتبرعين بتقديم دعم مادي يستغل بأعمال غير مدنية. ويظهر فرق الاهتمام بالتعليم بين المدن حيث المنشآت التربوية وبين الأرياف، كما أن هناك اختلالات بخارطة توزع المدارس على مدن وبلدات كلا المنطقتين، وعموماً تتركز المدارس العاملة والمجهزة في المدن

الكبرى، ومع هذا النقص كان لابد من اكتظاظ المدارس بالطلبة، وعدم قدرة بعضهم على الالتحاق بالتعليم لعدم توفر المدارس أساساً داخل مناطقهم، وخصوصاً في المخيمات غير النظامية التي تعاني أيضاً من ضعف في توفير الخدمات الأساسية، كمساحات اللعب والخدمات الصحية المرفقة بالمدرسة، مما يستوجب توجيه قسم كبير من الدعم للعناية بالبنية التعليمية في المخيمات. ولا بد لهذه الآلية أن تلحظ:

- النقص الواضح في المدارس المخصصة للحالات الخاصة، إضافة إلى عدم توفر التجهيزات داخل المدرسة لاستقبال الطلبة من أصحاب الإعاقة في كلا المنطقتين، مما يستوجب بالتالي إعلاء الاهتمام بتوصية رفع مشاريع تتعلق بزيادة الخدمات التعليمية المخصصة لهذه الفئات.
- مشكلة نقص موارد الطاقة من كهرباء ومواد تدفئة في عموم المناطق، بسبب نقص الكهرباء ومادة المازوت في سورية.

2. ضرورة تحقيق الاستمراية، إذ تحقق المدارس في المنطقة الأولى نوعاً من الاستمرارية في كل المراحل الدراسية، على خلاف المنطقة الثانية التي تعاني من غياب المرحلة الثانوية. وعليه يمكن العمل على دمج بعض الصفوف في المرحلة الابتدائية من أجل توفير التكاليف وضمان استمرارية التعليم حتى نهاية هذه المرحلة.
3. نوعية التعليم، إذ تحقق مدارس المنطقة الأولى المدعومة من المنظمات جودة تعليمية أفضل نوعاً ما من المدارس في المنطقة الثانية.

وفيما يخص الفجوات المتعلقة بمدخلات العملية التعليمية، تستند المعادلة المنطقية لعملية التعليم على ثلاثة أركان: الشخص المسؤول عن المدخلات من معلومات وخبرات علمية (المدرس)، والمدخلات، طبيعتها وسهولة الوصول إليها واكتسابها وتفعيلها (المناهج والكتب والوسائل الإيضاحية)، وإلى من تُوجه هذه المدخلات وكيف تترجم إلى مخرجات ملموسة (الطالب).

الشكل (3) يوضح الآلية التي تتم من خلالها معالجة المعلومات التعليمية

<u>وبخصوص الفجوات المرتبطة بالمدرسين،</u> تعاني كلا المنطقتين من نقص المؤهلات التربوية عند المدرسين، ونقص بعض الاختصاصات العلمية، كما يتناقص عدد المعلمين عموماً في المخيمات. كما يتم انتقال المدرسين بشكل دائم بسبب حركة النزوح، أو غيابهم عن القسم الأكبر من الدوام المدرسي بسبب الظروف المعيشية، إضافة إلى الفوضى الأمنية وما تسببه من خوف عند المعلمين من الجهات العسكرية وأصحاب النفوذ. وتظهر مشكلة النقص في الكادر النسائي بين المدرسين في كلا المنطقتين. وعليه ينبغي العمل على:

- الاهتمام بأولوية تأمين الرواتب عبر تخصيص قسم من واردات المعابر لرفع دخل المدرسين.
- وضع نظام داخلي بالمشاركة مع المجالس المحلية كافة، والعمل على تعميمه في المنطقة الأولى وإعادة النظر بمركزية النظام الداخلي في المنطقة الثانية.
- التمثيل النقابي وضمان فاعليته، فغياب جسم مؤسسي ينتسب إليه المعلمون مثل نقابات المعلمين يؤدي للشعور بالتهديد لعدم وجود جهة تمثلهم وتدافع عنهم، مما يتطلب تفعيل المؤسسات المدنية التي لا ترتبط بالأجسام السياسية أو العسكرية.

<u>أما فيما يرتبط بفجوات المناهج والكتب والوسائل التعليمية المساندة يمكن اقتراح الآتي</u>

- معالجة مؤشر فقر التعليم، إذ تعاني كلا المنطقتين من تدني القدرات التحصيلية لدى الطلاب في المواد الأساسية، الأمر الذي يتطلب وجود برامج إثرائية داخل المناهج تساعد الطلبة على توسيع مداركهم، وربطها بالعالم الحديث عبر إدخال التقنية في العملية التعليمية.
- تعزيز قيم العيش المشترك بالمناهج، فعلى الرغم من أن حالة السلم بين الأفراد رهينة للتوافقات السياسية والمجتمعية، إلا أن خلو المناهج من أي مواد أو أنشطة تتعلق بالعيش المشترك بين

مكونات المجتمع سيشكل داعماً لضرب قيم المواطنة، وما تتطلبه من جهود في مرحلة النزاع وما بعده.

- ترسيخ مفاهيم التعددية والديمقراطية، خاصة وأن المجتمع في الشمال السوري مكون من طبقات اجتماعية ذات خلفيات سياسية مختلفة، تتصارع فيما بينها، ويحمل الطلبة أفكاراً وقناعات على أساس الانتماء المناطقي أو الفصائلي، فكيف يمكن توحيدهم على مبدأ تقبل الآخر مع وجود مناهج منفصلة عن طبيعة الأزمة السورية وما أفرزته من مشكلات اجتماعية بين أفراد المجتمع الواحد؟ لذا لا بد من وجود مواد التربية على المواطنة الفعالة.
- ضبط التوازن ما بين المتطلبات العلمية الصرفة كالعلوم التجريدية والتجريبية واللغات والعلوم الاجتماعية والمواد المرتبطة بالقيم الدينية والمجتمعية.
- حملة مناصرة تستهدف قضية احتكار النظام لملف التعليم، عبر العمل على خلق دينامية دولية داعمة لهيئة وطنية تشرف على توحيد المنهج وضمان مراعاته للسياق السوري من جهة، والقيمة العلمية من جهة ثانية.

وبخصوص الطلبة، فإن الفجوة تلحظ وجود ديناميات سائلة فهي عابرة للأجيال، يتضح أثرها على الفئة العمرية الشابة من السكان.، فمن كان يبلغ سن 6 سنوات عند بداية الحراك الشعبي أصبح في سن 18 سنة، وهو العمر الذي من المفترض أن ينهي فيه المرحلة الثانوية ويدخل في المرحلة الجامعية. ومع استمرار المشكلات نفسها وظهور أخرى جديدة، انتقل هذا التأثير إلى الفئة العمرية الفتية من قاعدة الهرم السكاني، أي الأفراد مما هم في سن 4 إلى 15 سنة، الذين ولدوا ووجدوا سلة غنية من المشكلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية أدت إلى تفاقم المشكلة التعليمية.

كما ينبغي تطوير برامج جديدة للحد من التسرب، كخلق حوافز مشجعة للطفل باتجاه التعليم، كالمنح المالية، والدعم المتعدد للغذاء والألبسة والطبابة ...إلخ، بالتزامن مع ضرورة تفعيل قانون إلزامية التعليم حتى المرحلة الإعدادية على أقل تقدير، فنسب التسرب ما تزال كبيرة لدى الجنسين، وتزداد في المرحلة الثانوية، وترتفع بشكل أكبر عند الإناث داخل المخيمات لأسباب متعددة، منها العمل والتسول وزواج القاصرات.

من جهة أخرى تركت الحرب آثاراً نفسية واجتماعية تتعلق بشخصية الطلبة وصحتهم العقلية والجسدية في كلا المنطقتين، لذا يعد لازماً تفعيل وظيفة المرشد الاجتماعي الدائم داخل المدرسة، وهذا ضروري من أجل متابعة الحالات التي تستلزم وضع برنامج طويل الأمد، والقدرة على تنفيذه بشكل علمي وممنهج من خلال إلزامية المنظمات الداعمة للتعليم بوجود عامل خدمة اجتماعية بشكل دائم ضمن أي دعم تريد تقديمه لمدرسة في المنطقة الثانية. وتفعيل دور مرشد اجتماعي من خلال التعليم غير الرسمي الذي يسمح بتقديمه من قبل المنظمات في المنطقة الثانية.

خاتمة

هدفت الدراسة إلى استكشاف واقع التعليم في شكله الحالي، وذلك عبر تحليل هذا الواقع، وتفكيك الإشكاليات التعليمية المعقدة والمركبة، من أجل رصد أهم الفجوات التي يعاني منها الطالب في شمال غرب سورية، ومدى عمقها وتوغلها داخل إشكاليات تخص التعليم. ومما استوجب دراسة هذه الظاهرة هو أن التعليم حق من حقوق الطفل، إذ تنص المعاهدات الدولية على حق الإنسان بالتعليم، ومن واجب الدولة التي يقطنها تأمين كل ما يسهل حصوله على التعليم، وقد ورد ذلك في اتفاقية حقوق الطفل: (التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وهو عابر للمكان والزمان وغير قابل للتغيير أو للتجزئة).[44]

انقسمت الدراسة إلى محورين رئيسين: يتعلق الأول بالآليات والطرق والاتجاهات التي تتم فيها إدارة العملية التعليمية، وقد تبين وجود فواعل عدة تسهم في تشكيل الصورة الحالية، منها فواعل محلية، وفواعل إقليمية ودولية، وتختلف أدواتهم على الأرض باختلاف الزاوية التي يعملون من خلالها، منها الرسمية وغير الرسمية. لم يكن التنوع والتعدد يؤدي إلى الغنى والإشباع، بل عَقَّد تنسيق الجهود بسبب تضارب المصالح وهيمنة الأطراف التي تستند إلى نفوذ سلطات الأمر الواقع على الحياة المدنية.

[44] المادتان (28-29) من ميثاق اتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، تاريخ مراجعة الموقع 19-11-2022: https://bit.ly/3oLSoTu

نتج عن هذه الفجوة الحوكمية فجوات أخرى تتعلق بالأساس المادي والبشري المتعلق بالتعليم، من حيث وجود البينة التحتية وجودتها، وتوفر المعلمين وكفاءاتهم، وانعكاس الوضع الاقتصادي والاجتماعي على الطلاب، ومدى فعالية التعليم.

تبين أن هناك خلل نوعي وكمي من حيث وجود المدارس وتوزعها، يختلف باختلاف المنطقة المدروسة كما أن الوضع الاقتصادي السيء انعكس على رواتب المعلمين وتسبب في إرهاق الأهالي والطلبة بمصاريف إضافية لا تتعلق بأساسيات الحياة، مما جعل أولوية التعليم تتراجع لتغدو كأمر ثانوي لا يؤثر على البقاء.

وللتأكد من فعالية التعليم الحقيقية في حياة الطلبة تم رصد الإشكاليات المتعلقة بنوعية المناهج وجودتها، بالإضافة إلى توفر الكتب والوسائط المساعدة على التعلم، تبين أن المناهج الحالية تحقق فقط الحد الأدنى من الفائدة المؤقتة، كما أنها على انفصال تام عن المتغيرات السياسية، ولا تتناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

ينتج عن انخفاض جودة التعليم تأخر تعافي المجتمع، ولا يمكن الاستفادة من مخرجات العملية التعليمية في الوضع الذي هي عليه بشكل ينعكس على تحريك العجلة الاقتصادية، ولا يبدو على المستوى القريب أن التعليم هو الحل للخروج من دائرة الفقر، لعجزه على بناء جيل بإمكانه النهوض بمشاريع التعافي المبكر، ويمهد الطريق لإعادة الإعمار.

ختاماً: يعد التعليم واستمراريته ركيزة أساسية من ركائز "التعافي المبكر"، وعاملاً حاسماً في صيانة جيل ما بعد الحرب فكرياً ومعرفياً، ونظراً إلى دوره النوعي في تحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار النفسي والاجتماعي والاقتصادي للفرد وللمجتمع، فقد تم إدراجه من قبل منظمات الأمم المتحدة كهدف رابع من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع،[45] والوصول إلى هذا الهدف يعد مطلباً لتحقيق العديد من الأهداف الأخرى، فهو من جهة أولى يخفض مستويات الفقر، ويعد العجلة لتحريك ديناميكيات النمو الاقتصادي وجعله مستداماً من جهة ثانية،

[45] أهداف التنمية المستدامة، مكتب الأمم المتحدة، تم مراجعة الموقع بتاريخ 5-11-2022:https://2u.pw/g9TSA

وتقليص فجوة عدم المساواة بين المجتمعات من جهة ثالثة، ويؤدي إلى صحة عقلية أفضل وبالتالي فعالية مجتمعية أعلى من جهة رابعة.

الملاحق: أدوات الدراسة

أولاً: مجموعات التركيز

تم تنفيذ سبع مجموعات تركيز موزعة على منطقتي الدراسة، مابين أهالي طلاب ومدرسين. وبما أن المناطق الجغرافية المدروسة فيها مخيمات، وبسبب اختلاف الظروف المعيشية للطالب داخل تلك التجمعات السكانية عُقدت مجموعات تخص تلك المناطق. وتم اختيار أفراد المجموعات البؤرية من السكان المحليين، وتم مراعاة الأمور التالية: وجود أطفال لهم في سن المدرسة بالنسبة للأهالي، ومدة تدريس تزيد عن 3 أشهر بالنسبة للمدرسين.

المنطقة الأولى				المنطقة الثانية			
المكان المستهدف	الفئة المستهدفة	عدد جلسات التركيز	تاريخ عقد الجلسة	المكان المستهدف	الفئة المستهدفة	عدد جلسات التركيز	تاريخ عقد الجلسات
الباب	مدرسي في المدينة	1	2022/9/9	دار عزة	أهالي طلاب في المدينة	1	2022/9/13
اعزاز	أهالي طلاب في المخيم	1	28/8/2022	دار عزة	مدرسين في المدينة	1	6/9/2022
اعزاز	مدرسين في المخيم	1	2022/8/29	ريف إدلب كفر تخاريم	أهالي طلاب في المخيم	1	2022/9/8
				ريف إدلب كفر تخاريم	مدرسين في المخيم	1	12/9/2022
المجموع		3		المجموع		4	

جدول رقم (7): يوضح توزيع المجموعات بين أهالي وطلاب على منطقتي الدراسة

ثانياً: المقابلات الفردية المعمقة

تم تنفيذ 18 مقابلة فردية معمقة في كلا المنطقتين، موزعة على خريطة الفاعلين على النحو التالي: أفراد لهم صفة مدنية، تابعون لجهات حكومية، أو فاعلون داخل المجتمع المدني، غير تابعين لجهات حكومية، وعلى علاقة مباشرة بالتعليم، سواء كانوا إداريين، أو فنيين أو ناشطين أو عاملين في منظمات تقدم خدمات تعليمية في المنطقة. إضافة إلى بعض مقدمي خدمات الإرشاد الاجتماعي

والنفسي للطلاب بمراحل التعليم المختلفة. علماً أنه لم يتم التعامل مع أي جهة عسكرية أو أمنية في أي من مناطق الدراسة.

اسم المنظمة	نوع المنظمة	المنصب الوظيفي	تاريخ المقابلة
منظمة عطاء	محلية غير حكومية	مدير قسم التعليم	27-5-2022
منظمة عطاء	محلية غير حكومية	مسؤول مشاريع تعليم	2022-5-27
تكافل الشام	محلية غير حكومية	مدير قسم التعليم	9-6-2022
Syria relief	دولية	مدير قسم التعليم	2022-6-9
بنيان	محلية غير حكومية	مدير قسم التعليم	14-6-2022
شفق	محلية غير حكومية	مسؤول مشاريع	2022-6-15
Save the children	دولية	مسؤول مشاريع	16-6-2022
منظمة إحسان	محلية	منسق قسم التعليم	2022-9-9
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	دولية	تنسيق مع الشركاء	20-11-2022

جدول رقم (8): يوضح المقابلات الفردية مع الفاعلين في المنظمات الدولية والمحلية

المنطقة الأولى			المنطقة الثانية		
عمل الشخص بالتعليم	المكان المستهدف	تاريخ إجراء المقابلة	عمل الشخص بالتعليم	المكان المستهدف	تاريخ إجراء المقابلة
مجلس محلي	قباسين	2022-8-31	إداري في نقابة المعلمين الأحرار	إدلب	2022-8-23
مجلس محلي	الباب	30-8-2022	مكتب مديرية في وزارة التربية	إدلب	24-8-2022
إداري /وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة	اعزاز	2022-8-25			

جدول رقم (9) يوضح المقابلات الفردية المعمقة مع المسؤولين الرسميين في مجال التعليم موزعين على منطقتي الدراسة

المنطقة الأولى			المنطقة الثانية		
عمل الشخص بالتعليم	المكان المستهدف	تاريخ إجراء المقابلة	عمل الشخص بالتعليم	المكان المستهدف	تاريخ إجراء المقابلة
دعم نفسي للطلاب	جرابلس	2022-10-18	خبير حماية طفل	إدلب	2022-11-7
إرشاد نفسي	الباب	11-10-2022	اختصاصية نفسية	سرمدا	8-11-2022

جدول رقم (10): يوضح المقابلات الفردية المعمقة مع خبراء ومختصيين نفسين واجتماعين موزعين على منطقتي الدراسة.

ثالثاً: المؤتمرات التعليمية وورشات العمل

خلال مدة البحث تمت مشاركة مركز عمران بمؤتمرات عدة تخص التعليم مع شركاء في الداخل السوري.

وعند نهاية الدراسة عقد مركز عمران ورشة عمل، بمشاركة ناشطين ومناصرين لقضية التعليم، وخبراء وأساتذة جامعيين تربويين، ومطورين لبرامج التعليم من أجل مشاركتهم النتائج الأولية للدراسة، ووضع ملاحظات عليها.

نوع الفعالية	عنوان الفعالية	الجهة المنفذة للفعالية	مكان حضور الفعالية	التاريخ
مؤتمر تعليمي	اضاءات على واقع التعليم وتحدياته في شمال سورية[1]	شركاء مركز عمران وحدة تنسيق الدعم	مدينة غازي عنتاب	13-9-2022
مؤتمر تعليمي	اضاءات على واقع التعليم وتحدياته في شمال سورية[2]	شركاء مركز عمران وحدة تنسيق الدعم	مدينة غازي عنتاب	2022-9-20
مؤتمر تعليمي	المؤتمر الوطني الأول للتعليم ماقبل الجامعي في المناطق المحررة	نقابة المعلمين الأحرار	مدينة الباب	22-9-2022
ورشة عمل	رصد الفجوات التعليمية في مناطق شمال غرب سورية	مركز عمران	غازي عنتاب	2022-9-20

جدول رقم (11): يوضح الفعاليات التي قام فيها مركز عمران فيما يخص موضوع التعليم

يعد التعليم واستمراريته ركيزة أساسية من ركائز "التعافي المبكر"، وعاملاً حاسماً في صيانة جيل ما بعد الحرب فكرياً ومعرفياً، إضافة إلى دوره النوعي في تحقيق مستوى عالي من الاستقرار النفسي والإجتماعي والاقتصادي للفرد وللمجتمع، وتبرز أهمية معرفة الفجوات التي تعترض سير العملية التعليمية في شمال غرب سورية وتحديد عمقها ومسبباتها والعوامل المؤثرة في اتساعها، في كونها ستشكل قاعدة موضوعية للسياسات المستقبلية، إذ يتطلب العلاج الصحيح فهم ظاهر العملية التعليمية وباطنها. لا سيما في ظل انخفاض جودة التعليم، وتدهور كفايته الكمية والنوعية.

ركزت الدراسة على وصف واقع التعليم في شمال غرب سورية في 2022 وانقسمت إلى قسمين رئيسين: الأول يتعلق بإشكاليات العملية التعليمية من منظور حوكمي وذلك من خلال رسم خارطة الفاعلين وأدوارهم وتلمس أهم الفجوات الناجمة عن ذلك، أما القسم الثاني فقد ركز على فجوات البنى المادية والبشرية للمنظومة التعليمية ومدى فعاليتها، لتصل الدراسة في مجموعة توصيات من شأنها تخفيف أثر الفجوات المتشكلة وذلك حسب الإمكانيات والموارد المتاحة بما ينعكس إيجاباً على العملية التعليمية.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

omrandirasat
www.omrandirasat.org

أحد برامج المنتدى السوري